

PROVISIONAL

A/46/PV.34  
31 October 1991

ARABIC

## الجمعية العامة



UN LIBRARY

NOV 6 1991

UN/SEA COLLECTION  
الدورة السادسة والأربعونالجمعية العامةمحضر حربي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي :

(المملكة العربية السعودية) السيد الشهابي

شم :

(توغو) السيد بينانيتش  
(نائب الرئيس)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/46/353) :(ب) مشروع قرار (A/46/L.10) .السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي

أن يسجل ، كما فعل في السنوات السابقة ، الشكر للسيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على البيان التفصيلي الذي أدلى به عن أنشطة الوكالة .. إن التقرير السنوي للوكالة وبيان السيد بليكس يدلان على درجة عالية من روح الإخلاص المهني والتفاني التي تتسم بها إدارة الوكالة في اضطلاعها بالمسؤوليات الجسام التي أناطتها بها دولها الاعضاء .

وفي وقت نجد فيه أن الوكالة مدعوة الى أن تؤدي وظائف بالغة الأهمية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، يجب علينا أن نؤكد على تقديرنا للعمل الذي تؤديه الوكالة بمواردها المحدودة ، مما يثبت فعالية الوكالة ويدعو الى الحرص على تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان تمكينها من الاضطلاع بولايتها وتحقيق أهدافها . ونحن ملتزمون التزاما وطيدا بتوفير التمويل المناسب للوكالة وتعزيز برامجها التي هي موضع اهتمام عالمي .

ويبدو من السابق لأوانه أن نضع كشفا للدروس المستفادة من الصراع في الخليج الفارسي من حيث المعلومات التي حصلنا عليها عن قدرة العراق النووية . ومع ذلك ، وامتثالا للولاية النابعة من قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) ، كان على الوكالة أن تقوم بعمل لا يضاهاه ، إذ كشفت عن جوانب لم تكن معروفة حتى اليوم في صدد نطاق نظام الضمانات وحدوده . والمعلومات التي تم الحصول عليها عن عدم تنفيذ دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، للالتزامات المترتبة عليها معلومات تدعو الى القلق ، وتتطلب تفكيراً هادئاً ومتوازناً في أمر أفضل السبل لتجنب تكرار ذلك .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/46/353) ؛(ب) مشروع قرار (A/46/L.10) .السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي

أن يسجل ، كما فعل في السنوات السابقة ، الشكر للسيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على البيان التفصيلي الذي أدلى به عن أنشطة الوكالة . إن التقرير السنوي للوكالة وبيان السيد بليكس يدلان على درجة عالية من روح الإخلاص المهني والتفاني التي تتسم بها إدارة الوكالة في اضطلاعها بالمسؤوليات الجسام التي أناطتها بها دولها الاعضاء .

وفي وقت نجد فيه أن الوكالة مدعوة الى أن تؤدي وظائف بالغة الأهمية بالنسبة للسلم والامن الدوليين ، يجب علينا أن نؤكد على تقديرنا للعمل الذي تؤديه الوكالة بمواردها المحدودة ، مما يثبت فعالية الوكالة ويدعو الى الحرص على تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان تمكينها من الاضطلاع بولايتها وتحقيق أهدافها . ونحن ملتزمون التزاما وطيدا بتوفير التمويل المناسب للوكالة وتعزيز برامجها التي هي موضع اهتمام عالمي .

ويبدو من السابق لاوانه أن نضع كشفا للدروس المستفادة من الصراع في الخليج الفارسي من حيث المعلومات التي حصلنا عليها عن قدرة العراق النووية . ومع ذلك ، وامتثالا للولاية النابعة من قراري مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) ، كان على الوكالة أن تقوم بعمل لا يضاها ، إذ كشفت عن جوانب لم تكن معروفة حتى اليوم في مدد نطاق نظام الضمانات وحدوده . والمعلومات التي تم الحصول عليها عن عدم تنفيذ دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، للالتزامات المترتبة عليها معلومات تدعو الى القلق ، وتتطلب تفكيراً هادئاً ومتوازناً في أمر أفضل السبل لتجنب تكرار ذلك .

وليس هناك شك في أنه قد أمكن التلمس من نظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار ، الذي عهد بتطبيقه الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويحتمل ألا نكون بمدد حالة واحدة فقط ، وفي هذا مدعاة للقلق البالغ .

لقد أعلنت بلادي مرارا في الماضي ، وهي تعلن اليوم مرة أخرى ، إن من الضروري أن نعزز هذا النظام مع إيلاء اعتبار مناسب للاختلافات في القدرات المالية والمنشآت النووية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ونعتقد أن من الضروري أن نوسع نظام الضمانات على نحو مستمر حتى نحقق نظاما عالميا أكثر شفافية . بيد أن المكسيك تعتبر أن النظام الفعال للضمانات يتطلب عملا متضافرا من جانب المجتمع الدولي كله دون استثناء . ولئن كان صحيحا أن إحدى الدول قد انتهكت مسؤولياتها بموجب القانون الدولي فإن علينا أن نسلم أنه في ظل ظروف سياسية كانت مخالفة للظروف السائدة اليوم ، اتخذ موقف متسامح للغاية إزاء توريد الموارد والبنيات الأساسية التي جعلت من الممكن أن يحدث مثل هذا الانتهاك .

وما من شك في أنه لا يمكن تبرير المخالفات التي ارتكبت بالتدرج بأي سبب من الأسباب . ولكن وفدي يود أن يؤكد أن علينا أن نوجد الآليات اللازمة لتعزيز نظام الضمانات . ومن ثم يجب أن نقر بالحاجة الماسة القائمة الى أن نستعرض بعناية الإجراءات والالتزامات التي تقع علينا جميعا فيما يتعلق بالامن الدولي . ولقد سلمت الأمم المتحدة في حالات أخرى بقيمة التعاون الدولي في مواجهة المشكلات التي تؤثر علينا جميعا . وفي هذه الحالة أيضا يجب أن نسعى الى ايجاد حلول مشتركة تنطوي على التزام من جانب جميع الدول الاعضاء .

وفي الوقت نفسه لا يعتقد وفدي أنه ينبغي لنا ، في سعينا الى تعزيز نظام الضمانات ، أن نتخذ اجراء متعجلا يضعف الحقوق السيادية للدول . ويجب أن نتذكر أن ما حدث في العراق كان حالة غير عادية دفعت مجلس الامن الى التدخل . وبينت تلك التجربة أن من الممكن اتخاذ اجراء استثنائي عند حدوث شيء استثنائي . بيد أنه لا ينبغي لنا أن نحاول اخضاع التصرفات العادية المألوفة للوكالة الدولية للطاقة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية :(١) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/46/353) :(ب) مشروع قرار (A/46/L.10) .السيد مونتانيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي

أن يسجل ، كما فعل في السنوات السابقة ، الشكر للسيد هانس بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على البيان التفصيلي الذي أدلى به عن أنشطة الوكالة . إن التقرير السنوي للوكالة وبيان السيد بليكس يدلان على درجة عالية من روح الإخلاص المهني والتفاني التي تتسم بها إدارة الوكالة في اضطلاعها بالمسؤوليات الجسام التي أناطتها بها دولها الاعضاء .

وفي وقت نجد فيه أن الوكالة مدعوة الى أن تؤدي وظائف بالغة الأهمية بالنسبة للسلم والامن الدوليين ، يجب علينا أن نؤكد على تقديرنا للعمل الذي تؤديه الوكالة بمواردها المحدودة ، مما يثبت فعالية الوكالة ويدعو الى الحرص على تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان تمكينها من الاضطلاع بولايتها وتحقيق أهدافها . ونحن ملتزمون التزاما وطيدا بتوفير التمويل المناسب للوكالة وتعزيز برامجها التي هي موضع اهتمام عالمي .

ويبدو من السابق لاوانه أن نضع كشفا للدروس المستفادة من الصراع في الخليج الفارسي من حيث المعلومات التي حصلنا عليها عن قدرة العراق النووية . ومع ذلك ، وامتثالا للولاية النابعة من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) ، كان على الوكالة أن تقوم بعمل لا يرضاه ، إذ كشفت عن جوانب لم تكن معروفة حتى اليوم في صدد نطاق نظام الضمانات وحدوده . والمعلومات التي تم الحصول عليها عن عدم تنفيذ دولة موقعة على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، للالتزامات المترتبة عليها معلومات تدعو الى القلق ، وتتطلب تفكيراً هادئاً ومتوازناً في أمر أفضل السبل لتجنب تكرار ذلك .

وليس هناك شك في أنه قد أمكن التملص من نظام ضمانات معاهدة عدم الانتشار ، الذي عهد بتطبيقه الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويحتمل ألا نكون بمدد حالة واحدة فقط ، وفي هذا مدعاة للقلق البالغ .

لقد أعلنت بلادي مرارا في الماضي ، وهي تعلن اليوم مرة أخرى ، إن من الضروري أن نعزز هذا النظام مع إيلاء اعتبار مناسب للاختلافات في القدرات المالية والمنشآت النووية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . ونعتقد أن من الضروري أن نوسع نظام الضمانات على نحو مستمر حتى نحقق نظاما عالميا أكثر شفافية . بيد أن المكسيك تعتبر أن النظام الفعال للضمانات يتطلب عملا متضافرا من جانب المجتمع الدولي كله دون استثناء . ولئن كان صحيحا أن إحدى الدول قد انتهكت مسؤولياتها بموجب القانون الدولي فإن علينا أن نسلم أنه في ظل ظروف سياسية كانت مخالفة للظروف السائدة اليوم ، اتخذ موقف متسامح للغاية إزاء توريد الموارد والبنيات الأساسية التي جعلت من الممكن أن يحدث مثل هذا الانتهاك .

وما من شك في أنه لا يمكن تبرير المخالفات التي ارتكبت بالتدرج بأي سبب من الأسباب . ولكن وفدي يود أن يؤكد أن علينا أن نوجد الآليات اللازمة لتعزيز نظام الضمانات . ومن ثم يجب أن نقر بالحاجة الماسة القائمة الى أن نستعرض بعناية الاجراءات والالتزامات التي تقع علينا جميعا فيما يتعلق بالامن الدولي . ولقد سلمت الامم المتحدة في حالات أخرى بقيمة التعاون الدولي في مواجهة المشكلات التي تؤثر علينا جميعا . وفي هذه الحالة أيضا يجب أن نسعى الى ايجاد حلول مشتركة تنطوي على التزام من جانب جميع الدول الأعضاء .

وفي الوقت نفسه لا يعتقد وفدي أنه ينبغي لنا ، في معينا الى تعزيز نظام الضمانات ، أن نتخذ اجراء متعجلا يضعف الحقوق السيادية للدول . ويجب أن نتذكر أن ما حدث في العراق كان حالة غير عادية دفعت مجلس الامن الى التدخل . وبهنت تلك التجربة أن من الممكن اتخاذ اجراء استثنائي عند حدوث شيء استثنائي . بيد أنه لا ينبغي لنا أن نحاول اخضاع التصرفات العادية المألوفة للوكالة الدولية للطاقة

الذرية لاجراءات خاصة كتلك المستخدمة في حالة العراق والتي تعد استثناء من القاعدة ، إن نظام ضمانات الوكالة يمثل استجابة للحاجات العادية ، كما هو مبين في معاهدة عدم الانتشار وفي الاتفاقات المعقودة بين البلدان والوكالة . وينبغي أن نلتزم بهذا النظام . وكما حدث في حالات أخرى تأكدت فيها الحاجة الى عمل مشترك ، يمكننا أن نتوصل الى توازن مرض بين الحاجة الى توفير قدر أكبر من الامن وضرورة احترام الولاية الداخلية للدول .

ومن ناحية أخرى تعتقد المكسيك أنه لا ينبغي لأي محاولة لتعزيز نظام ضمانات الوكالة أن تضر بأنشطتها الأخرى . ومن ثم لا بد أن يؤخذ في الاعتبار التوازن اللازم بين الأنشطة الرئيسية للوكالة . إن وفدي يتمسك بشدة بمفهوم خاصة ، بموقفه القائل بأننا ينبغي ألا نخفض من الموارد المتاحة للمساعدة التقنية والتعاون ، فهذه أنشطة أساسية من أنشطة الوكالة ، وهي بالغة الأهمية ولازمة للبلدان النامية .

وكما قلنا في الماضي ، فإن الامن والتنمية يسيران جنباً الى جنب . ولا يمكن أن يوجد أحدهما بمعزل عن الآخر . ومما لا شك فيه أن أحد الدروس المستفادة من الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة في الأشهر الأخيرة ، بناء على تفويض من مجلس الامن ، هو أنه ينبغي لنا أن نشجع بقوة البرامج التي تستهدف الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . فالإسهام الذي يمكن أن تقوم به الوكالة لتنمية بلداننا إسهام أساسي وينبغي ألا يقل لأي سبب من الأسباب . ولذلك نكرر أن هذا التخفيض من شأنه أن يقوض إسهامات الوكالة في ضمان أمن دولنا .

وما فتئت الوكالة ، كما يتجلى من تقريرها ، تواصل القيام بإسهام أساسي في مسائل الأغذية والزراعة والصحة والعلاج والتنمية العلمية والصناعية ، كذلك فإنها تعزز الثقة اللازمة لاستخدام الذرة مصدراً للطاقة .

ونحن نرى أنه ينبغي توسيع برامج التعاون التقني التي تقوم بها الوكالة ، وتعزيزها . وهذا أمر يساعد على توطيد نظام دولي أكثر استقراراً وأمناً في إطار التنمية المشتركة . إن هذا المجال يتطلب موارد كبيرة ويمكن أن يستفيد من التطورات الإيجابية التي طرأت مؤخراً في ميدان نزع السلاح .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية مطالبة بأن تظطلع بدور أساسي في إقامة مجتمع دولي أكثر أمنا وسلاما واستقرارا ، وإذ تظطلع الوكالة بمسؤوليات إضافية ، لا بد أن نضمن أن الأهداف الأساسية مثل تعزيز الاستخدام السلمي والبناء للطاقة الذرية ، لن تغيب عن بالنا . يجب أن تبقى الوكالة بمنأى عن المجادلات السياسية والاعتبارات العارضة . ولا ينبغي الإضرار بهدفها وعملها المسؤول . ويجب أن تحافظ ولايتها على التوازن الذي كان مصدر الثقة والتأييد الذي تحظى به من جميع الدول . ونحن واثقون من أن جميع الدول تشاركنا هذا الرأي ، وأن الوكالة سوف تتمكن من تلبية توقعاتنا ومتطلباتنا في هذا الوضع الدولي الجديد .



السيد كارهيلو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن

يهنئ مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفيه على ما قاموا به من عمل ممتاز خلال العام الماضي . إن آفاقا جديدة قد فتحت أمام عمل الوكالة . وكما قال المدير العام ، فإن المهمة الرئيسية للوكالة كانت على الدوام الإسهام في ترويض الطاقة النووية . وترى حكومتي أن هذه المهمة ذات شقين هما تعزيز الثقة في اتفاقات عدم الانتشار ، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، من خلال الضمانات ، وتعزيز السلامة في توليد الكهرباء باستخدام الطاقة النووية .

لم يعد من اللائق أن نفترض أنه يجوز لاية منظمة حكومية دولية أن تروج لاستخدام تكنولوجيا معينة في حدا ذاتها . وفي حالة الوكالة ، فإن أفضل سبيل لضمان وجود مستقبل للاستخدام السلمي للطاقة النووية هو جعله يلقي قبولا عاما بوصفه استخداما مأمونا من وجهة النظر البيئية . إن دور التعاون التقني لاية منظمة ينبغي أن يكون نابعا من أهدافها الأساسية .

وقد خلعت ندوة كبار الخبراء المعنية بالكهرباء والبيئة ، التي انعقدت في هلسنكي في أيار/مايو الماضي ، الى استنتاجات من بينها أن الأرجح أن تكون الطاقة النووية هي مصدر الوقود غير الاحفوري الذي يمكن استخدامه على نطاق واسع وبتكلفة قادرة على منافسة الوقود الاحفوري لتوليد العمل الكهربائي الاساسي . ولهذا السبب بالذات نحن بحاجة الى الوكالة بوظيفتيها الرئيسيتين : الضمانات والسلامة .

لقد أعرب المدير العام في عدد من المناسبات عن اقتناعه بضرورة تنقيح نظام الضمانات الحالي . وقد فعل ذلك بالامس . كذلك ونحن نؤيد تأييدا تاما المقترحات التي وردت في بيانه . وفي الواقع ، إن عمليات تفتيش الوكالة في العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ألقت الاضواء على حقائق أشارت تساؤلات تمس في الصميم الاسس التي يقوم عليها نظام ضمانات الوكالة الحالي . فسمي العراق السري لتصنيع أسلحة نووية ، في انتهاك وقح لالتزاماته بموجب المعاهدة ، فيه تحد للوكالة يتعين عليها أن لا تخفق في التصدي له .

ونلاحظ مع التقدير العمل الذي قامت به الوكالة بالفعل ، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة ، في إمطة اللثام عن عدم امتثال العراق للالتزامات في مدد عدم الانتشار النووي . وتقديرا لهذا الدور ، انضمت فنلندا هذا العام الى مقدمي مشروع القرار المتمثل بتقرير الوكالة . وفي هذا المدد ، من المهم التشديد شانية على أن إبرام اتفاق ضمانات يشكل التزاما قانونيا - وغير مشروط - بموجب معاهدة عدم الانتشار . ولا ينبغي أن يكون قبول الضمانات مشروطا بكيفية معالجة قضايا خارجية .

تؤيد فنلندا إبرام اتفاقية إطارية ملزمة بشأن السلامة النووية بوصفها خطوة ضرورية الى الامام لكفالة امكانية الاستمرار في استخدام الطاقة النووية . وقد أشار المدير العام الى دراسات أجرتها الوكالة مؤخرا كشفت النقب عن تجاوزات خطيرة تتمثل بسلامة عمل عدد من محطات القوى النووية . وقد قامت الوكالة بعمل قيم فيما يتصل بالمفاعل من طراز WWER 440/230 . ونأمل الاضطلاع بجهود مماثلة بالنسبة للمفاعلات من طراز RBMK . وفنلندا ، نظرا لقربها جغرافيا من منشآت تدار بتكنولوجيا من هذا الطراز ، لها مصلحة خاصة في سلامة هذه التكنولوجيا .

وكثيرا ما يشار الى نقل التقنيات النووية من أجل التنمية على أنه المهمة الثالثة الهامة للوكالة . وبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة برنامج قيم حقا . ولكن ، نظرا لما ينطوي عليه استخدام الطاقة النووية من تعقيدات فإن الجزء الأكبر من مشاريع التعاون التقني التابع للوكالة تركز على أنشطة أو معدات لا تتصل بالطاقة . ونحن نرى أنه ينبغي لبرنامج التعاون التقني للوكالة أن يكون أوثق ارتباطا بمجال اختصاصها الاساسي .

إن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا خاصا في إطار أسرة الأمم المتحدة ، وأهدافها تتمثل بتكنولوجيا واحدة فقط ، وهذه التكنولوجيا تستخدم في عدد من المجالات الواقعة ضمن اختصاص منظمات حكومية دولية أخرى ، والتعاون الوثيق المستمر ضروري بغية إدخال التكنولوجيا المناسبة في السياق المناسب في إطار الاحتياجات الشاملة للبلد المستفيد .

السيد اردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمع وفد

هنغاريا باهتمام الى البيان الاستهلالي الممتاز الذي ألقاه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد هانز بليكس ، كما درس باهتمام التقرير السنوي للوكالة لعام ١٩٩٠ . وأود أن أعرب عن تقديرنا للتقرير وارتياحنا لانشطة الوكالة . ويسرني أن أتقدم بالتهنئة الى المدير العام ، ومن خلاله ، الى موظفي الوكالة النشطين جدا على ما قاموا به على أكمل وجه من عمل مثالي ، ومنطو على تضحية شخصية عند الاقتضاء ، تصديا للتحديات غير العادية التي صادفتهم العام الماضي .

في غضون العام الذي انقضى منذ أن ناقشنا آخر تقرير هنا ، حدثت تغييرات وتطورات درامية كان لها أثر مباشر على الوكالة . فاول مرة قرر مجلس الامن التابع للأمم المتحدة أن طرفا في معاهدة عدم الانتشار النووي قد انتهك المعاهدة . وكان الاستنتاج مبنيا على أدلة اكتشفت من خلال سلسلة من بعثات التفتيش الخاصة التي أرسلتها الوكالة بالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الامن .

إلا أن انتهاكات الالتزامات المقطوعة بموجب المعاهدة لم تتوقف حتى بعد اعتماد مجلس الامن بالاجماع القرارات ذات الصلة ، لا سيما القرار ٧٠٧ (١٩٩١) . على ضوء هذه الحقيقة ، وإدراكا منا للظروف غير العادية التي تحيط ببعثات الرصد ، نود أن نشيد بمدير عام الوكالة ، وبأعضاء أفرقة التفتيش الخاصة لقيامهم بكفاءة عالية ومهارة بأداء المهام الحساسة والمعقدة جدا التي أسندها اليهم مجلس الامن .

وقد اعتمد مجلس الامن في قراره الأخير ، ٧١٥ (١٩٩١) ، خططا مفصلة للرصد والتحقق المستمر في المستقبل من امتثال العراق للأجزاء ذات الصلة من القرارات السابقة ، وطلب الى الوكالة مزيدا من الإسهام في ذلك . ويشق وفد هنغاريا بأن الوكالة من جانبها ستبقى الى مستوى آمال المجتمع العالمي كما عبر عنها مجلس الامن ، وأنها ستقوم بمهامها على نحو فعال للعمل على منع أي إحياء محتمل للبرنامج السري . ونحن نتفق تماما مع جميع متطلبات القرار ، بما فيها تلك المتصلة بالاثار المالية .

وقد كشف انتهاك العراق لاتفاق الضمانات عن الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز نظام الوكالة للضمانات بمجمله . وقد أعربت وفود أخرى عن هذه الحاجة أيضا . ونحن نشاطر تماما الرأي القائل إن مصداقية الوكالة في المستقبل أصبحت الآن في كفة الميزان . وينبغي للوكالة أن تكون قادرة على أن تكيّف نفسها مع التغيرات الجوهرية التي حدثت في العام الماضي ومع المتطلبات الجديدة النابعة منها . وفي هذا السياق ، نضم صوتنا الى أصوات وفود أخرى ، مثل وفود المجموعة الأوروبية - التي تدعو الى تنفيذ مجموعة من التدابير دون أي تأخير . وفي مقدمة هذه التدابير نؤيد - كما أيدنا بالفعل قبل حرب الخليج بوقت طويل - المقترحات الخاصة باتخاذ اجراءات أكثر تحديدا لتنفيذ عمليات تفتيش خاصة في حالة ظهور أي شك فيما يتعلق بالامتثال الكامل للالتزامات التي يقطعها طرف ما على نفسه بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة المبرمة مع الوكالة . وقد أوضحت وفود هنغاريا في فيينا ، في أكثر من مناسبة ، كيفية فهمنا وتفسيرنا لهذه المسألة ، واستعدادنا للمشاركة في هذه العملية .

وخلال العام الماضي ، وقعت أحداث مشيرة وتطورات لم يسبق لها مثيل تركت طابعها على عالمنا . لهذا نرى أنه مما يبعث على الارتياح الحقيقي أنه أصبح في مقدورنا أن نلاحظ تحقق انطلاقات كبيرة في ميدان نزع السلاح النووي رغم استمرار الاضطرابات الكثيرة في العالم . فبالإضافة الى التدابير المحددة التي اتخذها - مثل الاتفاق الخاص بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وإعلان نفس البلدين عن اتخاذ مجموعة كاملة من الخطوات الكبيرة ، أسهمت دول عديدة في تعزيز الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن نرحب بإعلان فرنسا والصين عن عزمهما الانضمام الى تلك المعاهدة . وهذا الاحتمال في حد ذاته ترك بالفعل أثرا حميدا في المناقشات التي تدور حول السبل والوسائل الممكنة لتعزيز نظام الضمانات .

ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن دولاً عديدة في الجنوب الأفريقي قد وقعت على معاهدة عدم الانتشار . ونود مرة أخرى أن نطالب البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تحذو حذو

تلك الدول . وقد أعربت وفود هنغاريا ، مرارا وتكرارا ، في شتى المحافل عن الرأي القائل بأنه يتعين على جميع الدول الاطراف في المعاهدة أن تنفذ بالكامل كل الالتزامات التي قطعتها على نفسها بانضمامها الى المعاهدة . ومن أهم الالتزامات بالنسبة للبلدان الموقعة على المعاهدة إبرام اتفاق الضمانات والمصادقة عليه دون تأخير وتنفيذه تنفيذا غير مشروط ، وذلك ما أكد عليه عن حق مجلس محافظي الوكالة في قراره المتخذ في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام .

وإذ نأخذ في الاعتبار كل التحديات الماثلة والغرض المتاحة فيما يتعلق بنظام عدم الانتشار ، نجد أنه ينبغي للوكالة أن تدرس بعناية المقترحات العديدة المقدمة حول الاجراءات اللازمة ، في كل من المدى القصير والمتوسط والطويل ، لتعديل نظام الضمانات القائم حاليا . وإذا ما فعلت الوكالة ذلك بهمة وتصميم متجددين أمكنها أن تقوم بدور حيوي وأن تضمن أن الفرصة التاريخية المتاحة الآن لن تضيع .

وفي رأينا أن المفهوم الخاص بنهج الضمانات لا بد من إعادة النظر فيه بمجمله على أساس طويل المدى وبرؤية مستقبلية لما وراء عام ١٩٩٥ . إن كل من لهم صلة بصيانة وتحسين الممارسة الحالية يعرفون حق المعرفة أن إجراء أبسط تصويب في النظام مهمة صعبة ومعقدة في الحقيقة . وقد أثبتت حالة العراق أن هناك حاجة الى النظر في الاحتمالات طويلة المدى لتعديل نهج الضمانات الحالي ، بما في ذلك المعايير والاساليب والاجراءات . والوكالة وحدها هي التي يمكنها القيام بمثل هذا المشروع الهائل بالتعاون الوثيق مع خبراء من الدول الاعضاء وتؤيد هنغاريا بقوة هذا المشروع ، وهي على استعداد للمشاركة فيه .

إن التغيرات الجوهرية التي حدثت في العاميين الماضيين كانت حدا فاصلا للوكالة بالنسبة لنظام عدم الانتشار بمجمله ، ونظام ضمانات الوكالة الذي هو أحد أعمدة نظام عدم الانتشار . ولكي يحقق مؤتمر عام ١٩٩٥ المعني بتمديد معاهدة عدم الانتشار نجاحا حقيقيا لا بد من بدء العمل اللازم في الوكالة منذ اليوم . ودعوني أؤكد هنا أن هنغاريا على استعداد لبذل كل الجهود اللازمة لتسهيل إنشاء قدرة مستقلة

للتفتيش التدخلى الاشد ، وذلك على المدى المتوسط وفي الوقت المناسب وتحت الاشراف المباشر للمدير العام ، وانطلاقا من جمع وتقييم المعلومات المتمثلة بالضمانات الآتية من حكومات دول أعضاء .

ونرى في هذا السياق أن التجارب المروعة التي تعرضت لها أفرقة التفتيش الخاصة التابعة للوكالة في العراق تؤكد الحاجة العاجلة الى استعادة الثقة في فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة دون أي تأخير . وتتطلب المصالح الامنية الوطنية والاساسية لبلدان مثل بلدي أن يتم على نحو عاجل إنشاء نظام دولي جديد يكون أقدر على التدخل والتفتيش والتحقق . وعلى ذلك نحن نؤيد بقوة كل جهد يرمي الى استخدام مثل هذه الوسائل لتشديد الردع حيال أية أنشطة سرية تخرق بها الدول التزاماتها الدولية .

وعلى المدى القصير ، نرى أن الوقت قد حان كيما تقوم أجهزة صنع السياسة في الوكالة بالنظر في السبل المحددة التي يتعين أن تتم بها عمليات التفتيش الخاصة ، ويفضل أن يجري ذلك خلال اجتماعها المقبل في شهر كانون الاول/ديسمبر ، ونأمل أن يتم البت في هذا الموضوع في شهر شباط/فبراير القادم . ونحن نرى أن هذه المسألة أصبحت جاهزة تماما لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها في أقصر وقت ممكن . ولنا أمل في ألا تضيق هذه الفرصة . ولا بد لنا من أن ندرك أن عمل مجلس محافظي الوكالة لا يمكن أن ينجح إلا إذا تم إعداد المقترحات والوثائق ذات الصلة وتم توزيعها على الدول الاعضاء في موعد لا يتجاوز بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم .

وإذ أنتقل الآن الى الموضوع الخاص بوضع اتفاقية دولية للسلامة ، وهو أيضا من المسائل الأخرى البالغة الأهمية بالنسبة للوكالة ، أود أن أعرب عن تأييدنا لفكرة وضع اتفاقية إطارية كما اقترح مؤخرا في المؤتمر الدولي للسلامة النووية في فيينا . ونأمل مرة أخرى في أن تتمكن الامانة من إعداد الخطوط العريضة لمثل هذا المك ومن تقديم اقتراحات حول الموضوعات التي يمكن أن يشملها .

ونحن نوافق على أن التزام الأطراف يمثل هذه الاتفاقية لا يمكن أن يتم إلا على أساس عملية تدريجية نحو تحقيق سلامة نووية قياسية دولية ، تشمل التخلص الآمن من النفايات النووية . ومع ذلك فإنه يمكن الدخول في التزامات محددة في هذا الصدد يجري تنقيحها فيما بعد دون معوقات كبيرة في بروتوكولات ملزمة تلحق بالاتفاقية .

ونحن نشاطر الرأي الذي أعرب عنه المدير العام والذي مفاده أن مثل هذه الاتفاقية الإطارية يمكن أن تمثل بداية الاعتراف بأن بعض المعايير والقواعد الواجب تطبيقها في ميدان السلامة النووية لا بد من أن تحدد دوليا وأن تصبح ملزمة . وتوافق هنفاريا أيضا على نهج يتضمن في أول الأمر قواعد ومعايير أساسية يجري توسيع نطاقها فيما بعد حسب الخبرات التي تكتسب . ومما لا شك فيه أن ممارسات السلامة النووية التي تكون دون المعايير القياسية ينبغي ألا تكون مقبولة في أي مكان في العالم .

أود في ختام بياني ، أن أنوه بالمشاريع الخارجة عن الميزانية التي نجحت الوكالة في تنفيذها والتي تتعلق بسلامة الجيل الأول من المفاعلات المبردة والمهدأة بالماء . إلا أننا قد نتفق مع الرأي القائل بوجوب تنسيق تلك المشاريع على نحو أكثر فعالية ، مستقبلا ، على أن تراعى الخبرات الإيجابية المتوافرة لدى البلدان التي تقوم حاليا بتشغيل الجيل الثاني من محطات توليد القوى الآتية من نفس المورد . وبالنظر الى كثرة المبادرات في هذا الميدان ، يبدو لنا من المناسب ، إنشاء نقطة مركزية داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تقوم بتجميع المعلومات والخبرات اللازمة ، وتحديد ما لكل بلد من احتياجات ذات أولوية في مجال السلامة .

وأخيرا ، اسمحوا لي أن أقول ببساطة ، إننا نقر بكل سرور تقرير الوكالة السنوي لعام ١٩٩٠ ، وإننا تعبيرا عن تقديرنا لأنشطتها القيمة ، قد انضممنا الى مقدمي مشروع القرار المطروح .

#### السيد اكايف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : أتكلم أمام الجمعية العامة بمفتي عضوا في مجلس الدولة باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وك رئيس لإحدى جمهورياته ، وهي جمهورية كيرغيزستان . ومن ثم أعترزم تناول مجموعتين من المسائل باستفاضة . وتتصل المجموعة الأولى بمراقبة استخدام الطاقة الذرية ، والثانية بالابقاء على التعاون بين الجمهوريات ذات السيادة التي كانت تشكل جزءا من الاتحاد السوفياتي والتوسع في ذلك التعاون .

في الواقع ، أن هاتين المجموعتين من المسائل ترتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا وشرتهن كل منهما بالأخرى في ظل تماك فريد لعناصر الوجود الانساني . وقد يتساءل البعض عما اذا كان للعلاقات بين الجمهوريات السوفياتية دخل بجدول أعمال الأمم المتحدة .

واسمحوا لي أن أذكر في هذا الصدد ، بما قاله فرانلكين روزفلت في شيكاغو في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧ من أن عزل الولايات المتحدة أو أية أمة أخرى عن الاضطرابات



الاقتصادية والسياسية المعتمدة في جزء آخر من العالم أمر يمكن أن يكون فيه هلاك الجميع ، ولقد كان بقوله ذلك كأنما يتنبأ فعلا بالمستقبل .

إن الساسة في جميع أنحاء العالم وفي الأمم المتحدة يتساءلون عما ستؤول اليه الأسلحة النووية السوفياتية وآلة الاتحاد السوفياتي العسكرية بأكملها لو أن الجمهوريات لم تتوصل الى اتفاق على إقامة اتحاد عسكري سياسي .

والواقع أن تلك المخاوف ليست عديمة الأساس . ففي عام ١٩٥٠ تحدث ويليم فوكز في المحاضرة التي ألقاها بمناسبة نيله جائزة نوبل ، عن عنصر بالغ الصغر ولكنه متس داب في سحابة مهلكة دقت الساعة الأخيرة في أجل الحضارة . واننا لننتزع الى الله ألا يرينا ذلك اليوم .

قبل أن أنتقل الى موضوع بياني يشرفني بل ويجدر بي أن أنوه بإيجاز بأنشطة الأمم المتحدة بصورة عامة ، يحضرني في ذلك إننا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر منحتفيل بيوم الأمم المتحدة .

إن أي تحليل مستفيض وشامل للتغيرات الجارية في العالم سيظهر تعاضم دور الأمم المتحدة بشكل واضح . ولقد كان الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار محققا فيما أشار اليه من أن التحولات الديمقراطية التي بدأت عام ١٩٨٥ وذلك الى حد كبير بنساء على مبادرة الرئيس ميخائيل غورباتشوف قد وضعت حدا للحرب الباردة ، وكانت فيما يتعلق بالأمم المتحدة ، خاتمة لفترة من الركود ، مما بث حياة جديدة في المنظمة .

والواقع إنه بانتهاء الحرب الباردة ، محيت صورة العالم شنائي القطب التي أعاقَت العلاقات الدولية على امتداد عقود من الزمان . كما أن مجلس الأمن تحرر من براثن الشلل لتحقيق بذلك إمكانات الأمم المتحدة في مجال صنع السلم .

لقد سلطت الدورة العاشرة والأربعين للجمعية العامة الضوء على أولويات المجتمع الدولي فيما يمكن أن يسمى بمرحلة ما بعد المواجهة في التنمية العالمية .

وهناك ثلاثة مجالات لها أهمية حاسمة هي : صيانة السلم والأمن الدوليين ، وحماية حقوق الإنسان ، والقضايا العالمية مثل نزع السلاح ، وحماية البيئة ومكافحة الجريمة .

ونحن نرحب بتوافق الآراء الذي بدأ ينعقد على أن المجتمع الدولي يجب أن يدرج على جدول أعماله طويل الأجل مجالات معينة تستدعي بذل جهود متضافرة . ولا يسعنا إلا أن نقر رأي القادة السياسيين القائلين بأن "توافق الآراء الديمقراطي الذي تبدي في العالم يجب أن يستكمل الآن بشورة حقيقية في مجال الانصاف الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . وفي هذا السياق ، نشي على فكرة الرئيس بوش الداعية الى إيجاد عهد من السلم العالمي" .

إن الوفد السوفياتي ، الذي أتشرف كل الشرف بتمثيله ، يشعر بالارتياح للبيان الذي أدلى به السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وإننا لنتوجه بتهنية تقدير الى السيد بليكس لإعداده تلك الوثيقة التي عهدنا فيها دوما النوعية الرفيعة ، والتي تصور على الوجه الاكمل ما تفضلع به منظمة دولية موثوق بها من عمل بالغ النفع .

وجمهورية كيرغيزستان تتابع عن كشب شديد أنشطة الوكالة . فمصدر اليورانيوم الذي استخدم في صنع أول قنابل نووية سوفياتية وفي أول محطات نووية سوفياتية هو جمهوريةنا .

وجدير بالذكر ، أيضا ، أن جمهوريةنا تقدر ، هي وسائر الاتحاد السوفياتي ، حق التقدير جهود الوكالة في مراقبة الترسانة النووية العراقية عملا بقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

إن دور الوكالة في التحقق من عدم انتشار الاسلحة النووية يلقي الآن إدراكا على الصعيد العالمي . ذلك أنها غدت الضامن الفعلي للتخفيضات في الترسانات النووية . والاهداف الرئيسية في هذا المجال ، هي في نظرنا ، تحقيق الصبغة العالمية في الجهود الرامية الى تعزيز نظام عدم الانتشار ، وجعل معاهدة عام ١٩٦٨ اتفاقا غير محدود المدة ، ومصادقة المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٥٥ على ذلك بصورة قانونية .

ولقد شهد المجال المذكور مؤخرا اتجاهات مبشرة بالكثير من الخير . إذ أعلنت دولتان نوويتان ، هما فرنسا والصين ، اعتزامهما الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار كما أن جنوب افريقيا وموزامبيق وتنزانيا وزامبيا انضمت الى تلك المعاهدة .

وتتناقض التطورات التي جرت في الخليج مع خلفية من التقدم الحقيقي في تعزيز نظام عدم الانتشار ، في مفارقة تدعو الى الانزعاج . وقد ترتب على هجوم العراق على الكويت ، والموقف الحازم الذي اتخذته مجلس الامن لوقف العدوان ، أن استطاع مجلس محافظي الوكالة أن يستخلص ، بناء على عمليات التفتيش التي أجرتها الوكالة في العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، أن العراق لا يحترم تعهداته في إطار الاتفاق الخاص بضمانات الوكالة . وأنا واثق تماما أن هذه الاحداث لا تشير الى ضعف متاصل في نظام ضمانات الوكالة ، بقدر ما تبين وجود امكانية للتحايل على ذلك النظام .

ونلاحظ مع الارتياح أن المدير العام للوكالة يعتبر أن زيادة فعالية تلك الضمانات أمر له الاولوية ، وأنه قد بدأ فعلا في اعداد مقترحات لتحقيق ذلك الفرض . وقد تكون الخبرة الشرية المكتسبة من تنفيذ ضمانات الوكالة وامكانياتها الفريدة ، مفيدة اذا استخدمت في مجال المواد الانشطارية . ونحث على طرح تلك المسائل على طاولة المفاوضات دون مزيد من الإبطاء .

وكما يتبين من التقرير السنوي للوكالة ، فإنها حققت بوجه عام نجاحا في ادارة التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية أثناء الفترة قيد الاستعراض . وقد أظهرت الوكالة مرة أخرى قدرتها على الاستجابة للأوضاع المتغيرة وللتحديات الجديدة . ولا يغوتني ، ونحن نتكلم عن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ، أن أذكر ، باحساس عميق بالحزن حادث محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية . واليوم ، وبعد مرور خمسة أعوام على إصابتها مناطق شاسعة من بيلاروس وأوكرانيا وروسيا ، مازالت هذه الكارثة التي لم يسبق لها مثيل تعد رمزا حيا للمأساة الإنسانية .

ولا يزال الهدف الرئيسي لكل جمهورية سيادية يتمثل في خفض الآثار المعاكسة للكارثة الى أدنى حد ممكن ، في إطار برنامج الحكومة المتكامل لتشيرنوبيل . ومنذ أيار/مايو ١٩٨٦ ، خصص للبرنامج ٢٥ بليون روبل ، وهو مبلغ يغطي مجالات واسعة

النطاق . وإننا نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، ومنسقة الأمم المتحدة للتعاون الدولي من أجل تشيرنوبيل ، السيدة مارجريت آنستي ، بالإضافة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وغيرها من الوكالات المتخصصة ، لما بذلوه من جهود في سبيل التخفيف من آثار الكارثة .

وأود أن أشيد مرة أخرى ، بالنيابة عن الوفد السوفياتي بتقرير الوكالة لعام ١٩٩٠ وأسجل تأييدنا لمشروع القرار\* .

وسأكرس الجزء الثاني من بياني لمشكلات اتحاد جديد مكون من جمهوريات ذات سيادة في سياق الأمن الدولي .

إن مستقبل النظام العالمي الديمقراطي المتحضر يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل العلاقات بين الجمهوريات ذات السيادة التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي فيما مضى . ويشهد العالم اليوم تحولا مذهلا . فلسنوات طويلة ساد تصور عام بأن التهديد الأساسي للأمن الدولي إنما يتمثل في احتمال شن هجوم سوفياتي واسع النطاق . ومن دواعي السخرية ، أن يعتبر التهديد الأكبر الجديد للسلم العالمي ، بعد أن تبدد ذلك الخطر كما تبدد الأشباح ، هو التفسخ المتسارع للهيكل الاجتماعية والسياسية للاتحاد السوفياتي .

وقد استمعنا الى ممثلين لكثير من البلدان يؤكدون على ضرورة بقاء الاتحاد السوفياتي الجديد كيانا واحد في نظر القانون الدولي لصالح الاستقرار والنظام العالميين . كما قالوا ان أي اتحاد سوفياتي جديد يكون أقل تماسكا يدبني أن يحتفظ مع ذلك بشكل الاتحاد الفيدرالي . وللأسف ، فإن هؤلاء المراقبين يميلون الى النظر الى الاحداث الجارية في الاتحاد السوفياتي بطريقة مبسطة للغاية .

وفي هذه الاثناء تقرأ الجمهوريات السيادية ، وخاصة كيرغيزستان ، على حد قول ليو تولستوي العظيم ، كتاب الحياة الزاخر بالقلق والخديعة والبؤس والظفينة .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بينانيتش (توفو) .

ولا يجوز لي وأنا خارج وطني ، أن ألعن الشيوعية في شكلها السوفياتي . فقد عشنا جميعا رهائن لتلك الايديولوجية اللاانسانية ونظامها المعادي للانسانية . وينبغي أن نشترك جميعا ، بشكل أو بآخر ، في تحمل اللوم عما حدث في الماضي . إلا أنه يتعين علي القول بأن هزيمة ما كان يشكل أسوأ نظام للشمولية في تاريخ البشرية لم يكن مدعاة للفرحة بالنصر لدى تلك الجمهوريات فحسب بل هو قد أشار أيضا أمام تلك الجمهوريات بما فيها كيرغيزستان ، تحديات اقتصادية وسياسية وانسانية غير مسبوقة من حيث تعقيدها في تاريخ ما بعد الحرب .

لكننا شعب جمهورية كيرغيزستان ننظر الى المستقبل بتفاؤل وثقة . وقد تتساءلون من أين أتينا بهما . حسنا انهما يأتيان من ذلك الشعور الهائل بالحريية الذي اكتسبناها بأنفسنا . وليس عليكم إلا أن تتخللوا قيمة تلك الحرية . ومن ثم أتوجه اليكم بالرجاء أن تفهموني عندما أقول بأنه ليس من المنطقي أن يحكم السياسيون في الخارج على الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه اتحادنا . واسمحوا لسي أن أشارككم معي في أفكار خاصة في هذا الخصوص .

إن الاتحاد السوفياتي لم يعد له وجود عملي كدولة . فقد كان قادرا على البقاء طالما كان مستندا الى حزب مركزي وجهاز حكم له السيطرة على المجمع العسكري الصناعي والجيش وأمن الدولة . والآن وقد انهار قلب هذا النظام تحت وطأة الجرائم التي ارتكبتها ضد شعبه ، لم يعد هناك ما يكبح إرادة الجمهوريات التي وجدت حريتها في الدعوة الى الاستقلال السياسي والاقتصادي .

وليس هناك سبيل لإعادة الاتحاد السوفياتي كدولة قامت على أسس الامبراطورية الروسية . ويجب أن يقوم الآن أي اتحاد للجمهوريات السيادية على أساس وحيد هو توافق الآراء فيما بينها بشأن مصالحها الحيوية . وقد أدى ذلك التوافق فعلا الى توقيع معاهدة للمجموعة الاقتصادية . وأنا أأمل الآن أن يؤدي ذلك التوافق أيضا الى التوقيع على معاهدة بشأن اتحاد دفاعي ، ومعاهدة بشأن التعاون الانساني بين الجمهوريات ذات السيادة . وأنا مؤمن تماما بأن الحل المثالي من المنظور الامني البعيد المدى يتمثل

بالنسبة لنا ، نحن الجمهوريات ذات السيادة ، وبالنسبة لبقية العالم ، يتمثل في تحقيق اتحاد كونفدرالي على غرار الكومنولث البريطاني .

ومن ثم ، فإن جميع المعاهدات التي تبرم فيما بين الجمهوريات ذات السيادة ينبغي أن تصبح جزءا أصيلا من القانون الدولي . ويستتبع ذلك أيضا أن مسألة عضوية الجمهوريات السيادية في الأمم المتحدة ينبغي النظر إليها في ضوء مختلف تماما . ونرى الكثيرون من ممثلي المنظمات الدولية وكثير من الدول الأعضاء أن أي طلب يقوم ، في ظل الظروف الحالية ، للحصول على عضوية الأمم المتحدة من جانب الجمهورية السوفياتية ، ومن كيرغيزستان بصفة خاصة ، سوف يضع الأمم المتحدة وأعضاءها أمام مأزق حقيقي .

ويقول رؤساء بعض الدول الاعضاء إن دخول الجمهوريات السوفياتية في الامم المتحدة قد يسبب سلسلة ردود أفعال في يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وكندا وبلدان أخرى . ويذهب آخرون الى مدى أبعد فيقولون إن تطور الاحداث على هذا النحو قد يطرح مسألة انضمام ولايات هذا البلد ، الولايات المتحدة ، الى الامم المتحدة بوصفها كيانات مستقلة .

وأجد لزاما عليّ أن أقول ، بكل الاحترام الواجب ، إن هذه الاقوال تعني أن أصحابها ليسوا ملمين إلماما كاملا بما يسود بلدي الذي طالت مُقاساته - من حالة فريدة ومفجعة تشكل خطرا على بقية العالم .

إنني اعتقد أن دخول كيرغيزستان والجمهوريات الكثيرة الأخرى ذات سيادة في الامم المتحدة من شأنه أن يتيح للمجتمع العالمي أن يستخدم آليات المنظمة في شؤون الأمن الدولي ، وهي آليات صمدت لاختبار الزمن . وفي تلك الحالة ، يمكن للقوى العظمى التي بعثتها الصحوه الاقليمية أن تتضافر مع الجهود التي تبذلها الامم المتحدة من أجل كفالة السلم على الأرض .

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية) : يود وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أن يعرب عن تقديره للتقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية للجمعية العامة في دورتها الحالية ، والوارد في الوثيقة رقم 953 (XXXV) GC ، وكذلك عن ارتياحه للبيان الشامل الذي قدمه السيد هانس بليكس المدير العام للوكالة عن أنشطتها لعام ١٩٩٠ . ونظرا لاتساع أنشطة الوكالة وتنوع ميادين عملها فإن وفد بلادي يجد من الصعوبة بمكان التطرق في هذا البيان الى جميع هذه الأنشطة والميادين .

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور بارز في تعزيز التعاون في ميادين استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية والتطور الأمن لهذه الطاقة ومنع انتشارها واستعمالها في الأغراض الهدامة والمدمرة . ومن هنا فإن وفد بلادي يسلم مع التقدير بالأداء المتميز لبرنامج الوكالة للمساعدة والتعاون والتقنيين ، خاصة في

ميادين الاغذية والزراعة والتعدين والموارد المائية والطب والصناعة وغيرها . ويشمل هذا التقدير أيضا ما تنظمه الوكالة من دورات تدريبية وحلقات دراسية في مجالات التطبيقات النووية للأغراض السلمية .

إن ترسيخ مفهوم التعاون الدولي في ميادين الطاقة يأتي ضمن أولى الاهتمامات الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وهذا الاهتمام الذي تنوعت أغراضه تجسد في أحد جوانبه في الاستجابة لاحتياجات دول العالم خاصة النامية منها . وإن مهمة الوكالة المتمثلة في الإسهام في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وبالأخص في خصوبة التربة وحفظ الاغذية ومقاومة الآفات والحشرات الضارة بالنبات والحيوان مهمة استفادت منها بلادي كثيرا شأنها شأن الغالبية الساحقة للدول الاعضاء في هذه الوكالة .

لقد استمعت الجمعية العامة مساء أمس الى السيد هانس بليكس وهو يستعرض أنشطة الوكالة وما قامت به بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية في مجال مكافحة الدودة الحلزونية التي اجتاحت أرض الجماهيرية العظمى ومنطقة الشمال الافريقي في أواخر الثمانينات . إن التقنيات التي تم استخدامها لمكافحة هذه الدودة الخطيرة أسفرت عن نتائج ناجحة . وكما قال السيد بليكس في بيانه الاستهلالي أمام هذا المحفل فإن الأضرار التي سببتها هذه الآفة وأدت الى فقدان ١٢ ألف رأس من الماشية عام ١٩٩٠ انحصرت في خمس حالات فقط خلال العام الحالي ، كما أن الأضرار قد اختفت نهائيا في الربع الأول من هذا العام .

إن وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى يسره أن ينتهز هذه المناسبة ليزجي الشكر والتقدير الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام لما اضطلعوا به من جهود للقضاء على هذه الحشرة ، كما يعرب عن امتنانه لجميع المنظمات الدولية والاقليمية التي ساهمت في هذا الجهد وشكلت بجهودها حلقة حاصرت انتشار الدودة الحلزونية التي أظهرت الدراسات أنها ، في حال الفشل في القضاء عليها في الوقت المناسب ، سوف تشكل خطرا على صحة الحيوانات والإنسان لن



يقتصر أثره على ليبيا وأفريقيا بل سيمتد ليشمل جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا .

ختاما ، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير وفد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعن تأييده لجهودها من أجل تنمية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية . لقد أثبتت بلادي بجلاء تعاونها مع الوكالة من خلال انضمامها الى معاهدة عدم الانتشار فسي ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٥ ، وهي على استعداد لبذل أقصى ما في وسعها لتدعيم الوكالة وتعزيز مكانتها الدولية بقدر أكبر .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أن

تتاح لي هذه الفرصة لأعرب عن آراء وفدي في تقرير الوكالة . وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر الى المدير العام الدكتور هانس بليكس على بيانه الذي وصف فيه باقتدار تقرير الوكالة وأوضح فيه بجلاء مهامها وأولوياتها . ولا شك في أن الوكالة ما برحت تؤدي بنجاح ، على مدى ما يزيد على ثلاثين عاما ، مهمتها الهامة بوصفها منظمة تقنية وعالمية تسعى الى تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، الى جانب إسهامها في كفالة عدم الانتشار النووي . ويود وفدي ، وعيا منه بهذا الدور الهام الذي تؤديه الوكالة ، أن يؤكد مجددا استمرار دعم اليابان للوكالة ولشئى برامجها وأنشطتها الرامية الى تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

واسمحوا لي الآن أن أعرض موقف حكومة بلدي من بعض القضايا الهامة التي تواجه الوكالة في الوقت الحاضر . بادئ ذي بدء أود أن أشير الى أن الوكالة تواجه تحديا جديدا في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية . فقد كشفت التفتيشات الموقعية التي نفذتها الوكالة استنادا الى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) في أعقاب وقف إطلاق النار في حرب الخليج ، عن أنشطة سرية ينفذها العراق ويشتهب في ارتباطها بإنتاج أسلحة نووية . غير أن العراق طرف في معاهدة عدم الانتشار كما أنه قد وقّع على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة .

إن هذا الانتهاك من جانب العراق يقوض نظام معاهدة عدم الانتشار ويخون ثقة الدول الاعضاء التي نلتزم باتفاقات الضمانات الخاصة بها وتعزز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وتعتقد اليابان أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدين هذا الانتهاك من جانب العراق إدانة قوية . ويؤكد هذا الموقف المؤسف على أهمية عدم انتشار الاسلحة النووية في ضوء الظروف الدولية الراهنة . وفضلا عن ذلك ، يتعيّن علينا - كما قال رئيس الوزراء كايغو في بيان أمام مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في كيوتو في حزيران/يونيه الماضي أن يسلم بضرورة تعزيز فعالية ومصادقية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتعتبر اليابان أنه يتحتم تحسين النظام على الصعيد الدولي لضمان التنفيذ الكفؤ الفعال للضمانات .

لقد حرمت اليابان منذ البداية على القصر التام لانشطتها ذات الطابع النووي على الأغراض السلمية وبذلت قصارى الجهد صوب تأمين عدم الانتشار . ونحن نرحب بالتقدم الهام الذي أحرز مؤخرا صوب تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار . ويعد توقيع جنوب افريقيا وبلدان خط المواجهة في افريقيا على المعاهدة خطوة هامة الى الامام . وفضلا عن ذلك يبدو الآن أن فرنسا والصين ، وهما دولتان نوويتان ليستا طرفين في المعاهدة ، تتحركان صوب الانضمام اليها .

ولا تزال اليابان تناشد الدول الاعضاء غير الاطراف في المعاهدة أن تنضم اليها في أقرب وقت ممكن . ومن حيث الحفاظ على معولية نظام المعاهدة ، من المؤسف حقا أن تتعاس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على نحو مستمر عن الوفاء بالتزامها - قبول ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالكامل - بالرغم من أنها قد وقعت بالفعل على معاهدة عدم الانتشار ، وهي منخرطة حاليا في أنشطة هائلة ذات طابع نووي . وهذا يؤثر على علاقة الثقة المتبادلة بين الدول الاعضاء ويقلل من هيبة المعاهدة التي ينضم اليها عدد كبير من البلدان . واليابان تطلب من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتخاذ اجراء سريع لوضع الاتفاق موضع التنفيذ أي التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه وتنفيذه دون قيد أو شرط ودون مزيد من التأخير . وفي هذا الصدد ، تود اليابان أن تعرب عن أسفها لان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

أوضحت مؤخرا موقفها السلبي إزاء توقيع اتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وختاما ، وفي مواجهة هذه التحديات ، تعتزم اليابان أن تضطلع بدور إيجابي في الوقت الذي تواصل فيه إسهامها في جهود التعاون التقني الهامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك في عملها في ميدان السلامة النووية .

السيد مونتانيو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أولا أن

أضم صوت وفد بلادي الى الوفود الاخرى التي تقدمت بالشكر الحار الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه الهام عن أنشطة الوكالة . إن حكومة رومانيا تقدر بالغ التقدير الإسهام الشخصي للسيد هانز بليكس وجهوده التي لا تكلل لتعزيز دور الوكالة ومساهماتها في حل المشكلات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي ، وتعزيز إسهام الوكالة في تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بما يعود بالنفع على الدول الاعضاء ولزيادة الهيبة الدولية للوكالة .

وتولي رومانيا أهمية خاصة لعمل الوكالة للنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا الميدان . وفي هذا السياق ، تحظى رومانيا بتمساوون مشر مع بلدان شتى ، وخاصة كندا . ويحدونا الأمل في أن تحظى بمرامجنا بمزيد من الدعم من خلال التعاون النشط مع الوكالة .

ومن بين أنشطة وبرامج الوكالة تولي رومانيا أولوية قصوى لتلك المتعلقة بتعزيز سلامة محطات الطاقة النووية وغيرها من المنشآت النووية وحماية الافراد والسكان والبيئة والتنفيذ الفعال لنظام الضمانات بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية والمساعدة والتعاون التقني في تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية والبحوث وتطبيق التقنيات النووية في الحياة الاقتصادية الاجتماعية . لقد أصبح للوكالة الدولية جزءا لا يتجزأ من النظام الدولي للتعاون والامن في العالم المعاصر ، وذلك في الميادين التي أوضحتها توا .

تعتبر رومانيا معاهدة عدم الانتشار النووي إحدى ركائز الاستقرار والامن الدوليين . وبلادي ، بوصفها طرفا في هذه المعاهدة ، تمثل تماما وعلى نحو صادق للالتزامات التي قطعتها على نفسها ، وتتخذ اجراءات صارمة لضمان تنفيذ أهداف المعاهدة بالكامل . ونحن واثقون من أن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدابير التحقق الفعال ضرورية لتحقيق هدف نظام عدم الانتشار النووي . ونعتقد أنه يجب زيادة تعزيز نظام الضمانات وتوسيع نطاقه لضمان خضوع كل المنشآت النووية في البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية لضمانات الوكالة . وفي الآونة الأخيرة ، حدثت تطورات هامة يمكن أن تسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ، وخاصة أنه انضم مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار كل من جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب افريقيا وزامبيا ومبابوي وموزامبيق وبعدها ليتوانيا ، كما قررت فرنسا والصين الانضمام اليها وأعربت بعض دول أخرى عن اعتزامها الانضمام الى هذه المعاهدة . وقد شرعت الأرجنتين والبرازيل في إجراء المفاوضات بغية إبرام اتفاقي ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويحدونا الأمل في أن تحقق العملية الرامية الى ضمان إبرام اتفاق ضمانات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية نتائج إيجابية سريعة . إن كل هذه الأعمال السياسية ، التي يجب أن تحظى بترحيبنا جميعا - ما هي إلا خطوات هامة صوب عالمية المعاهدة .

إن الحكومة الرومانية ، اذ تلتزم التزاما عميقا بأهداف عدم الانتشار ، قد اتخذت مؤخرا خطوات عملية مؤسسية تشريعية تكميلية لتكون مطابقة للمعايير الدولية الصارمة للغاية بالنسبة للمصادر النووية ، ولضمان تطبيقها بحذافيرها .

ولمدة عام حتى الآن ما فتئ بلدي يشارك في أنشطة لجنة زانغر ، وقد وافقت رومانيا على الإجراءات المبسطة الخاصة بتعيين مفتشي الوكالة . ونحن نؤيد تنفيذ الوكالة لأحكام الاتفاق فيما يتصل بعمليات التفتيش غير المعلنة وعمليات التفتيش الخاصة . ونوافق على ضرورة توافر نظام عالمي للإبلاغ إلى الوكالة . وتقبل رومانيا مبدأ الضمانات الكاملة وتعمل به ، وهو المبدأ الذي نرى أنه ينبغي أن يصبح القاعدة الأساسية التي تقوم عليها التجارة والتعاون النوويان .

ويعطينا التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبيان الاستهلاكي الذي ألقاه المدير العام للوكالة صورة للأنشطة المنتجة واسعة النطاق التي تعكف الوكالة على القيام بها على الرغم من وجود قيود مالية واضحة .

وحكومة رومانيا مقتنعة بأن الأمان النووي أساسي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . إن إنشاء أول محطة للقوى النووية في رومانيا ، بالتعاون مع كندا وإيطاليا يخضع للتحقق والإشراف باستمرار ، بالتشاور مع الوكالة ، حتى ضمن التقييد الصارم بالمعايير الوطنية والدولية .

وليس هناك أدنى شك في أن تحسين التعاون الدولي لا يعفي البلدان من مسؤوليته تطبيق تدابير السلامة وإجراءات الحماية الإشعاعية الفعالة داخل حدودها . إن السلامة النووية تهم ليس فقط الدول الأعضاء التي لديها محطات للقوى النووية ، ولكن أيضا البلدان الأخرى - لاسيما تلك التي يمكن أن تتعرض للمخاطر المترتبة على تسرب آثار الإشعاعات عبر الحدود ، كما ظهر في حالة حادث تشيرنوبيل . وفي هذا الصدد ، نود أن نشكر المدير العام للوكالة لمعالجته على نحو ايجابي للطلب المشترك الذي تقدمت به حكومتا رومانيا وبلغاريا بشأن الخبرة الموضوعية متعددة الأطراف المتمثلة بالسلامة النووية في محطة كوزلودوي للقوى النووية في بلغاريا .

وفيما يتعلق بمسألة الأمان ، أود أن أوضح أن حكومة رومانيا قد شرعت في اتخاذ الخطوات اللازمة لأن تصبح طرفا في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ، واتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية ، والبروتوكول المشترك المتصل بتطبيق اتفاقية فيينا واتفاقية باريس .

ويؤكد المدير العام بليكس في بيانه على أن هذا العام كان عاما هاما بمفـة خاصة بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وليس هناك شك في أن اشتراك الوكالة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن هو أحد الاسباب التي دعت إلى ذلك التقييم . وشاركت رومانيا ، بوصفها عضوة غير دائمة في مجلس الأمن في تحضير واتخاذ القرارات المتملة بحرب الخليج وما أعقبها ، بما في ذلك القرارات التي أعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولاية في هذا الصدد . ونحن نقدر جهود الوكالة وأنشطتها التي قامت بها بغية الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

ورومانيا أحد مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/46/L.10 والمتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي الختام ، أود أن أؤكد أن نظام عدم الانتشار والاهتمام الدولي المتعلق بالامان النووي يتسمان بأهمية حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي . إن روح التعاون والاحساس بالصالح العام اللذين تأسست عليهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يسودا في الاعوام القادمة .

السيد سوتيروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلنت

جمهورية بلغاريا مرارا وتكرارا أنها تعلق أهمية كبرى على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها مؤسسة عالمية رئيسية . ومن ثم فإننا نعرب عن اهتمامنا عن حق بتقرير الوكالة الأخير ، الذي هو دليل آخر على الدور الهام والاساسي الذي تلعبه تلك المنظمة في تعزيز الأنشطة النووية سلميا بينما تحول دون انتشار الأسلحة النووية . وأود ، بالنيابة عن حكومتي ، أن أعثنم هذه الفرصة لأقدم الشكر للمدير العام ، السيد هانز بليكس ، لتقريره الذي قدمه . وكما يتضح من هذا التقرير ، تواجه الوكالة تحديات جديدة شكلتها المرحلة الراهنة في العلاقات الدولية . وفي ظل الظروف الجديدة ، أظهرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجلاء طاقتها الكامنة وقدرتها على اتخاذ اجراء فعال حيثما يقتضي الحال اتخاذ مثل هذا الإجراء .

تقدر بلغاريا كل التقدير تعاونها مع الوكالة والمساعدة التي تلتقها منها .

وقد استقبلنا في بلدي عددا من بعثات التقييم التي أوفدتها الوكالة للتفتيش التقني ، وتقييم خصائص الاهتزازات ، ورصد مقاومة المنشآت للهزات ، فضلا عن تقييم حالة المعدات والعاملين في محطات القوى النووية لدينا ، التي تبلغ طاقتها أكثر من ٤٠ في المائة من طاقة توليد القوى في بلغاريا . ولهذا السبب ، أود أن أتناول بإيجاز الحالة في هذا المجال .

من المعروف أن معايير الأمان في المفاعلات النووية من طراز "VVR-440" القديم أقل من معايير الأمان الحديثة . ولذلك فهي موضوع الاهتمام الجدي والنقاش فيما بين الخبراء والرأي العام . وقد كشفت بعثة فريق استعراض أمان التشغيل التابع للوكالة ، وهي البعثة التي أوفدت في حزيران/يونيه من هذا العام ، عن عدد من العيوب التقنية والتنظيمية ، وهي عيوب على الرغم من أنها لا تؤدي إلى خطر وقوع حادث فجائي ، تعد أمورا غير مقبولة على الإطلاق إذا ما أريد تجنب آثار أي حادث محتمل أو تخفيف وطأته .

لقد قبلت حكومة بلغاريا النتائج والتوصيات التي خلص إليها فريق الوكالة بالكامل ، واتخذت اجراءات سريعة وحاسمة لإزالة العيوب التي عثر عليها ، على الرغم مما تضيقه هذه الاجراءات من إجهاد شديد على الاقتصاد الوطني . وقد أغلقت المفاعلات رقم ١ و ٣ و ٤ على الفور ، ويوشك إغلاق المفاعل رقم ٢ . ويتوقف ما إذا كان المفاعلان رقم ١ و ٢ سيظلان في الخدمة قط على ما إذا كان في الإمكان إعادة بنائهما وتحديثهما أم لا . وقد أدت سلسلة من اجراءات الإصلاح العاجلة التي أجريت في حالة المفاعلين ٣ و ٤ إلى إعادة تشغيلهما بأمان مرة أخرى . أما المفاعل رقم ٥ ، وهو من طراز VVR-1000 ، والمعد للتشغيل ، والمفاعل رقم ٦ ، وهو من نفس الطراز الذي ينتظر إعادة تشغيله قريبا - فقد قام فريق خاص تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش عليهما أيضا ، وقد أحاط ذلك الفريق علما بالحالة التقنية الجيدة للمفاعلين ، وتشغيلهما السلس . ومع ذلك ، اعتمدنا برنامجا منذ ذلك الحين بغية ادخال تحسين اضافي على الحالة التقنية لهذين المفاعلين . ونحن نأمل أن نقوم بتنفيذ هذه البرامج بمساعدة من البنك الدولي .

وقد بادر عدد من الدول ، وفي مقدمتها المانيا والولايات المتحدة واليابان ، فضلا عن الرابطة العالمية لمشغلي المرافق النووية ، بتقديم مساعدة مالية وتقنية عاجلة إلى بلغاريا ، بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ونحن نشعر بعميق الامتنان لتلك المساعدة التي اتسمت بأهمية حاسمة بالنسبة للإجراء الناجح والوافي الذي اتخذناه بشأن معظم المشاكل العاجلة ، فضلا عن طائفة كاملة من المسائل ، خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية الصعبة جدا التي يمر بها الاقتصاد البلغاري .

تؤيد حكومة بلغاريا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به السيد هانز بليكس في الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ مشروع المفاعل VVR-440 الذي شرعت فيه الوكالة . ونحن نحيط علما بمفحة خاصة بملاحظاته فيما يتصل بالاهتمام العميق الذي أبدته بلدان أخرى بشأن أمان هذه المفاعلات ، وحاجة البلدان التي تقوم بتشغيل هذه المفاعلات إلى التعاون والمساعدة الدوليين ، تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن أي حادث نووي ، أينما وقع ، كفيل بأن يحدث آثارا عبر الحدود ، بل آثارا عالمية . وقد أبرزت مأساة تشيرنوبيل كل ذلك بصورة واضحة ومؤلمة للغاية . ومن ثم ، وفي عصرنا هذا ، يعد التعاون الدولي في هذا المجال أكثر أهمية من التعاون الاقتصادي أو التعاون التقني العلمي ، كما أن للتعاون الدولي أهميته السياسية والاجتماعية . واهتداء بهذه المبادئ ، تتبع بلغاريا الآن سياسة الانفتاح الكامل بالنسبة لهذه المسائل ، وبالتالي تتحقق من أن الرأي العام قد تم إعلامه . ولهذا السبب انضمت بلغاريا إلى نظام المعلومات الذي تقوم بتشغيله الجمعية النووية الأوروبية .



وما فتئت معاهدة عدم الانتشار سارية المفعول بنجاح منذ أكثر من ٢٠ سنة .  
وأن النتائج العملية لتنفيذ هذا المك القانوني أثبتت أهميته الحيوية في الحفاظ  
على السلم وتعزيز الأمن الدولي .

وقد بدأت الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتخاذ تدابير عملا بالتزاماتها  
بمقتضى المعاهدة . ونحن نرحب بالمبادرة الشجاعة للولايات المتحدة والمبادرة  
الشجاعة للاتحاد السوفياتي لاجراء تخفيضات كبيرة في ترسانتيهما النوويتين . وقد  
أسهمت الصين وفرنسا والمملكة المتحدة اسهامات ايجابية صوب تعزيز المعاهدة . ونلاحظ  
مع الارتياح قرارات البانيا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق وجنوب افريقيا  
بأن تصبح اطرافا في معاهدة عدم الانتشار . ومما يكتسي أهمية كبيرة أيضا قيام كل من  
الارجنتين والبرازيل بإجراء تغييرات ايجابية في سياستها النووية الوطنية .

وفي ظل هذه الخلفية تؤيد بلغاريا تمام التأييد أنشطة التفتيش التي تقوم  
بها الوكالة والتي ترمي إلى التعرف على انتهاكات الدول لالتزاماتها . إن أي انتهاك  
من هذا النوع يمكن أن يشير الهواجس بإساءة استخدام مواد نووية لاستحداث وصنع أسلحة  
نووية أو متفجرات نووية أخرى . وقد أيدت بلادي القرار الذي اتخذته الدورة الخامسة  
والثلاثون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يتناول عدم امتثال  
العراق لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي ، واتفاق الضمانات الذي وقعه  
العراق والوكالة .

إن الأحداث الأخيرة ، وخاصة المتعلقة بالتهديدات الموجهة للسلم والأمن  
العالميين ، أبرزت مرة أخرى حاجة الوكالة إلى السعي من أجل إقرار الاجراءات  
والاليات اللازمة لاستبعاد امكانية عدم الامتثال . ومن الضروري تعزيز نظام الضمانات  
لتجنب اساءة استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية . ويسعدنا أن نلاحظ أن  
الوكالة اتخذت ، في مؤتمرها الأخير ، قرارا بتحديث نظام الضمانات . وفي هذا  
الصدد ، تؤيد بلغاريا جهود الوكالة لاهرام اتفاقات ضمانات مع البلدان فرادى وخاصة  
البلدان الواقعة في مناطق حساسة سياسيا مثل شبه الجزيرة الكورية والشرق الاوسط .

وبلغاريا ، باعتبارها طرفا في معاهدة عدم الانتشار ، تمتثل لضمانات الوكالة في كل أنشطتها النووية ، وهي أنشطة تقتصر على الأغراض السلمية . كما جعلت ممارساتها التجارية متفقة مع المبادئ التوجيهية في مجال التمدير النووي ، وهي تشارك في عملية تحديث آليات الرقابة على الصادرات المتعلقة بالمواد والمعدات النووية والتكنولوجيات النووية ثنائية الغرض .

وإن ادراك الوكالة لمسؤوليتها الكبيرة في توسيع التعاون الدولي وتطوير نهج شامل لاحتواء التبعات البالغة الخطورة لأي حادث نووي حفز إلى اعتماد اتفاقية الإبلاغ المبكر بوقوع حادث نووي واتفاقية المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي واتفاقية حماية المواد النووية . وبلغاريا وقعت وصادقت على الاتفاقيات الثلاث ، وعلى أساسها وقعت على اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان الأوروبية . ونرى أن من المهم التوقيع على هذه الاتفاقيات والمصادقة عليها من كل الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولا يمكن لهذه الاتفاقيات أن تصبح عالمية حقا في نطاقها وتطبيقها إلا بذلك .

إن بلدي يقدر ويؤيد جميع أنشطة الوكالة . والمجتمع الدولي يرحب عن جدارة باسهام الوكالة العظيم في ضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، والاستخدام الأكثر سلامة وكفاءة للقوى النووية ، كما يرحب بمساعدتها الفعالة السريعة والقيمة للدول الاعضاء .

لكل هذه الاعتبارات سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/46/L.10 ، في إطار البند ١٤ من جدول أعمال الجمعية العامة ، المقدم من مجموعة كبيرة من الدول .

السيد أودوفينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا أود

أن أعرب عن شكر أوكرانيا للمدير العام السيد هانز بليكس وموظفيه على اسهامهم العظيم في أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

درس وفد أوكرانيا تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدم لنا لدراسته والذي يعطي صورة عن عمل الوكالة خلال السنة التي يشملها . وقد لعبت

أوكرانيا ، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة ، دورا فعالا في أنشطة الوكالة التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية ، وتعزيز التعاون في مجال الأمن النووي والاشعاعي . ونلاحظ أن هذه الأنشطة صاحبت وقوع تغييرات هائلة في العالم وظهور أساليب معالجة جديدة للمشاكل العالمية الملحة .

وإن التوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كان حدثا تاريخيا وتجسيدا لسيادة المسؤولية المتبادلة في حل المشاكل العالمية التي تواجهها البشرية . والاقتراح الأخير للرئيس بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أيده رؤساء الدول الكبرى النووية ، وخاصة الرئيس ميخائيل غورباتشوف ، والذي يرمي إلى تصفية المخزونات الكبيرة من الأسلحة النووية التكتيكية ، يعد خطوة كبيرة صوب مستقبل أكثر أمنا . وفي أوكرانيا تلقى جميع المبادرات الرامية إلى تقليل التهديد النووي مؤازرة قوية .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن أوكرانيا تعتزم ، وفقا لأحكام إعلان سيادتها وقانون إعلان استقلالها الكامل ، انتهاك سيادة عدم الاشتراك في التكتلات العسكرية والالتزام بالمبادئ اللانووية الثلاثة التالية : عدم قبول أو إنتاج أو حيازة أسلحة نووية . وتدرك أمانة الوكالة أننا على استعداد لأن نضع تحت رقابة الوكالة جميع المنشآت النووية الموجودة في إقليم أوكرانيا .

في وقتنا هذا ، تكتسي مشكلة عدم الانتشار النووي أهمية خاصة . إن السيد ليونيد م. كرافتشوك ، رئيس المجلس الأعلى لأوكرانيا في بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية ، أكد من جديد أن أوكرانيا تؤيد تعزيز نظام عدم الانتشار وتحويل المعاهدة المناظرة إلى اتفاق غير مؤرخ . ونحن نرحب بانضمام جنوب أفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق وليتوانيا كما نرحب بتصريح الصين وفرنسا حول قراريهما من حيث المبدأ بالانضمام إلى المعاهدة .

وأوكرانيا تعتزم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها

دولة غير نووية . وعلى أساس المعاهدة ، نحن نؤيد تعزيز ومقل نظام دولي مقابل تؤدي فيه الوكالة دورا هاما .

إن تقرير الوكالة المعروف علينا يتناول مسألة كارثة تشيرنوبيل . ومن الجدير بالذكر أن اتخاذ الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ للقرار ١٩٠/٤٥ ، بشأن التعاون الدولي في معالجة الاثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيفها ، حفز تضافر الجهود الدولية في هذا الاتجاه .

وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد بييريز دي كوييار وللسيدة مارغريت آنستي منسقة الأمم المتحدة بشأن تشيرنوبيل والمدير العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا على جهودها لضمان تنفيذ هذا القرار ، وتيسير عقد مؤتمر الأمم المتحدة لجمع التبرعات لضحايا تشيرنوبيل ، ووضع الخطة المشتركة للتعاون الدولي في معالجة الاثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية وتخفيفها . فضلا عن ذلك أود أن أؤكد من جديد أن حكومة اوكرانيا على استعداد لتقديم تاييدها الكامل للمجتمع الدولي من أجل تنفيذ هذه الخطة .

وتؤلمنا نتائج الماسة التي حدثت في محطة تشيرنوبيل النووية في نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وأثرت بدرجة متفاوتة على حياة بضعة ملايين من الناس . إن حكومة أوكرانيا تنفذ مجموعة كبيرة من التدابير التي تستهدف التخفيف من أثر الاشعاع على صحة السكان . وعلى الرغم من هذه التدابير لا تزال الحالة في المناطق المتضررة معقدة للغاية . إن ما يقتضيه الامر بصورة خاصة الآن هو الحصول على مساعدة المجتمع الدولي لحل مشاكل تشيرنوبيل .

وكما ورد في التقرير فقد نُفذ في عام ١٩٩٠ "مشروع تشيرنوبيل" بمساعدة الوكالة ، وبموجب ذلك المشروع قرر الخبراء الدوليون مستويات الاشعاع في عدد من المناطق المتأثرة بالحادث ودرسوا الحالة الصحية للسكان المعنيين وقدموا توصيات بشأن الحماية من الاشعاع .

لقد اتيحت الفرصة لممثلي اوكرانيا في المؤتمر الذي عُقد في فيينا في أيار/مايو ١٩٩١ ، وفي دورة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن يعربوا عن آرائهم في نتائج المشروع حيث قدمت اوكرانيا وبيلاروس بيانا يتعلق بذلك . ومع ذلك نود اليوم أن نؤكد من جديد في هذه القاعة موقف اوكرانيا بشأن هذه المسألة . أولا ، أننا ممتنون للخبراء الدوليين على الطريقة المحترفة التي اضطلعوا بها بالمهام التي واجهتهم ؛ كذلك نشكر أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجهود التي تبذلها في المشروع . وفي الوقت نفسه نرى أنه بالنظر إلى الطابع المحدود لمفهوم المشروع لم يحصل الخبراء على بيانات كاملة مما ترك أثرا سلبيا على استنتاجاتهم وتوصياتهم ؛ وفي رأينا أن ذلك شوه الصورة الحقيقية لأثار الحادث . فالتقييم لم يشمل الحالة الصحية للسكان الذين تم إخلاؤهم بعد الحادث مباشرة من منطقة مساحتها ٣٠ كيلومترا ، والحالة الصحية للسكان الذين يعيشون في أكثر المناطق تأثرا والحالة الصحية لما يسمون بالمصفين .

كذلك نشعر بالقلق ازاء أي اتجاه ناشئ لشرح شدة أثار الحادث من خلال المصاعب الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها السكان الذين يعيشون في المناطق الملوثة والمناطق التي أخلت .

إننا مقتنعون بأن الجانب غير المساعف الرئيسي للمشروع يتمثل في أن القائمين عليه لم يأخذوا في الحسبان مصالح أوكرانيا بوصفها دولة عضوا في الوكالة حدثت الكارثة على أراضيها . وقد أدى هذا إلى بعض التغيير في التأكيد مما لا يمكن لأوكرانيا أن تقبل به . ونعمل انطلاقا من فهم مؤداه أنه ينبغي الاستمرار في العمل مع التركيز بوجه الخصوص على الفحص الطبي للناس الذين يعيشون في أكثر المناطق تلوثا لكي يتسنى الحصول على بيانات موثوق بها عن الحالة الصحية للسكان على أساس التحليل المتعدد العوامل وكذلك تقديم توصيات بشأن اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسينها . ولا بد من التنبؤ السليم بالاتجاهات المقبلة . ونقدر استعداد الوكالة للتحرك في هذا الاتجاه كما أعرب عن ذلك السيد هانس بليكس في بيانه الذي أدلى به بالأمس في الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة . إن أوكرانيا من جانبها على استعداد لتقديم جميع ما يتوفر لديها من بيانات ومعدات لازمة لدراسة هذه المسائل والتعاون بأقصى درجة في تنفيذ هذه المهمة .

ولا يزال الناس يتعين عليهم أن يتعلموا الكثير من الدروس من حادثة تشيرنوبيل . وأهمها كيفية منع وقوع مثل هذه الكوارث في المستقبل . وتحقيقا لهذا الهدف اتخذت الجمهورية بعض التدابير منها : أولا ، تقرر تجميد إنشاء محطات نووية أخرى وإغلاق محطة تشيرنوبيل النووية . ولكن في رأينا ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعتبر حادثة تشيرنوبيل عبرة من الضروري استخلاص النتائج المناسبة منها .

إننا نشعر بقلق عميق إزاء الحادث الذي وقع في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية في شهر آب/اغسطس من هذا العام وإزاء الحادث الجديد والرئيسي الذي وقع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . إن الاستقصاء سيكشف عما كان المسؤول بالضبط عن التشغيل المفاجئ لمولد وحدة الطاقة رقم ٢ الذي تسبب في تفجر الهيدروجين وأدى إلى نشوب حريق في سقف غرفة الآلات . ومن حسن حظنا جميعا أن تم احتواء الحريق في غضون ثلاث ساعات ونصف ولم يبلّغ عن تسرب إشعاع يتجاوز المبنى وموقع محطة الطاقة . وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء التي لديها محطات طاقة نووية مسؤولة بالدرجة الأولى عن

سلامة عملياتها ، نرى أنه يتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تولي اهتماما أكبر للمسائل لكي تقلص إلى الحد الأدنى من احتمال وقوع هذه الحوادث ، أو ما هو أفضل من ذلك ، تحاشيها تماما .

إن أحد الأهداف القانونية للوكالة هو استخدام الطاقة النووية لصيانة السلم والصحة والرفاهية في جميع أرجاء العالم . ونعتقد أنه ينبغي للوكالة أن تنفذ بصورة مستمرة ودون تساهل سياستها الرامية إلى التشجيع على سلامة المنشآت النووية وبذلك قمارى جهودها لتحقيق هذا الهدف بصورة عملية . ومن الواضح تماما أن وقوع أي حادث كبير جديد في أي محطة للطاقة النووية كائنة في أي بلد من شأنه أن يشكك في مصداقية فكرة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . لذلك فإن تطوير معايير أساسية ومعترف بها دوليا والزامية للسلامة والاشعاع النووي وإنشاء برنامج منسق للتعاون في مجال السلامة النووية ينبغي أن يصبحا من الاتجاهات الرئيسية لأنشطة الوكالة . ولا يمكن ضمان أعلى درجة من الأمان في العالم أجمع وتبديد الشكوك فيما يتعلق بالطاقة النووية إلا بانتهاج سياسة دولية منسقة في هذا المجال .

ولابد من الاعتراف بأن الوكالة تظطلع بالفعل ببعض الجهود في هذا الميدان . إن المؤتمر الدولي المعني بسلامة محطات الطاقة النووية "استراتيجية للمستقبل" ، الذي عقد في فيينا في الفترة الواقعة من ٢ إلى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٩١ ، يعد مثالا على هذه الأنشطة . وقد كانت تلك هي المرة الأولى التي نوقشت فيها على هذا المستوى الرفيع المسائل المتصلة بضمن السلامة للأجيال الحالية والمقبلة من المحطات النووية . ونعتقد أن المقترحات والتوصيات التي قدمت في المؤتمر جديدة بالدراسة المتعمقة . ومن الأهمية أن تحدد الوكالة دورها وقدراتها في تنفيذ المقترحات التي طرحت خلال المؤتمر .

إن المسائل المتصلة بالتشغيل الآن لمحطات الطاقة النووية هامة جدا بالنسبة لنا نظرا إلى أنه توجد على الأراضي الأوكرانية خمس محطات رئيسية للطاقة النووية ، بما فيها محطة تشيرنوبيل المنكوبة ، ومحطة ريغن التي زارها بالمصادفة فريق من

خبراء السلامة في الوكالة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام ، ومحطات أخرى للطاقة النووية بما يبلغ مجموعه ١٦ مفاعل نوويًا تبلغ قدرتها الكلية ١٥ ألف ميجاوات تشكل ٢٥ في المائة من مجموع الطاقة المولدة في أوكرانيا . وأخيرا اتخذ البرلمان الأوكراني قرارا بإعلان ولاية أوكرانيا على جميع الشركات والمنظمات الحكومية التي تقع في أراضي الجمهورية والتي كانت تديرها في السابق الوزارات الاتحادية المركزية التابعة للاتحاد السوفياتي السابق . وهذا القرار ينطبق على جميع محطات الطاقة النووية الخمس . وفي الحقيقة ندرك أنه لا ينبغي بأي شكل من الأشكال لهذا التحويل أن يمس السلامة التشغيلية لهذه المنشآت . إن حل عدد من المسائل القانونية والتنظيمية وغيرها من المسائل الناشئة عن القرار الآنف الذكر الصادر عن برلمان أوكرانيا سيستغرق بالتأكيد بعض الوقت . ويجري حاليا إنشاء المؤسسات المختصة بتشغيل الصناعة النووية الوطنية . وبالتحديد انشئت بالفعل اللجنة الحكومية الأوكرانية المعنية بالتشغيل الآمن للمحطات النووية .

إن منطقة تشيرنوبيل ناجمة عن مأساة كبيرة ، ولكن بإزاء هذا تعتبر أرضية اختبار فريدة للتحقيق في المشكلات المادية والتقنية والبيولوجية والاجتماعية الهامة المتعلقة بالقضاء على آثار الحادث النووي وضمان حماية السكان من الإشعاع . ومما له أهمية بالغة بالنسبة لنا اليوم هو مشكلة الناووس أو غطاء المفاعل الرابع المدمر في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية . ولحل هذه المشكلة تقدمت حكومة أوكرانيا باقتراح بإجراء مسابقة دولية عن كيفية تحويل الناووس إلى نظام آمن بيئيا وطلبت إلى جميع البلدان والمنظمات والأوساط العلمية والأفراد الاشتراك في هذه المسابقة ودعمها . لقد صدرت مناشدة حكومة أوكرانيا بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة (A/46/579) .



إن التخلص النهائي من الكميات الهائلة من النفايات المشعة التي نتجت عن الحادث يعتبر مشكلة أخرى خطيرة . ونحن واثقون من أن هناك حاجة إلى مشروع دولي لتطوير تقنيات أفضل لمعالجة هذه النفايات والتخلص منها . ومن الواضح أن الوكالة يمكن أن تضطلع بدور في حل هذه المشكلات .

إن المعلومات التي جمعت خلال تنفيذ المشروعات المختلفة المتعلقة بتشيرنوبيل موجودة بالفعل وستتاح إمكانية الوصول إليها للجميع . وستسهم هذه المعلومات بطرق مختلفة في تعزيز السلامة النووية والسلامة من الإشعاع وفي وضع تدابير يمكن أن تخفف إلى أدنى حد ممكن من نتائج الحوادث في محطات الطاقة الذرية في المستقبل . ولئن كانت مثل هذه الحوادث بعيدة الاحتمال إلى حد كبير فإنها مع الأسف ممكنة .

إن وفد أوكرانيا يؤيد الأنشطة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تهدف إلى تنفيذ الضمانات التي لها أهمية كبيرة في ظل الظروف المتمثلة في تطور عملية نزع السلاح . وفي نفس الوقت بينت التطورات الحديثة الحاجة إلى زيادة فاعلية أنظمة الضمانات القائمة . ونعتقد أنه من الضروري أن يوفر في ميزانية ١٩٩٣ - ١٩٩٤ المال اللازم للنهوض بأعباء تدابير محددة لتعزيز عمليات التفطيش الخاصة . ومن الضروري أيضا أن تطور آلية واضحة لتنفيذ هذه العمليات .

يرحب وفدنا بجهود الوكالة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وبصفة خاصة فيما يتعلق برصد أنشطة العراق في الميدان النووي . كما أننا في الوقت نفسه نؤيد إعطاء زخم جديد لفكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، واستمرار الجهود لدفع جميع بلدان المنطقة إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقبول الضمانات الشاملة للوكالة .

وفي الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام للوكالة ، أيد وفد أوكرانيا برنامج الوكالة وميزانياتها لعام ١٩٩٣ ؛ ونرى أنهما متوازنان . وفيما يتعلق بهيكل الميزانية للسنوات المقبلة نعتقد أنه من الضروري أن نقوم بتحليل مقارن لنتائج المشروعات المختلفة وتحديد الأولويات فيما بينها . وإذا تم ذلك ، يمكن في السنوات

القادمة زيادة النفقات لاهم المشروعات ، وفي نفس الوقت يمكن إجراء تخفيض في تمويل المشروعات الثانوية أو وقف هذا التمويل . ونعتقد أن هذه المرونة في السياسة المالية يمكن أن تعزز على نحو كبير من فعالية أنشطة الوكالة .

إن مثل هذا التحليل يصبح ضروريا على نحو أكبر للخطة المتوسطة الأجل من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨ ، التي تبين استراتيجية الوكالة فيما يتعلق بأنشطتها لفترة السنوات الخمس القادمة . ويمكن لهذه الخطة أن توفر امكانية إعادة توزيع الاعتمادات وفقا لأولويات متغيرة ، وتقوم بدور ارشادي في تطوير البرامج الناتجة عنها ، كما يمكن إعادة النظر في هذه الخطة وتحديثها على نحو دائم على أساس المشاورات بين أمانة الوكالة والدول الاعضاء .

أود في الختام أنؤكد أن أوكرانيا تؤيد جميع أنشطة الوكالة المختلفة التي ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وسنساعد بكل طريقة ممكنة في حل جميع المشكلات الهامة التي تواجه المنظمة .

السيد رايدر (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما

اجتمعت الدول الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المؤتمر العام الاول في عام ١٩٥٧ ، كنت أشك فيما إذا كان أحد يتصور المجموعة المعقدة من التحديات التقنية والسياسية التي تواجه المنظمة اليوم . وفي التقرير الشامل المقدم إلى الجمعية العامة والبيان الذي أدلى به اليوم ، حدد المدير العام للوكالة السيد بليكس المجموعة الواسعة من الأنشطة التي اضلعت بها الوكالة في العام الماضي . لقد عقد مؤتمر كبير للسلامة النووية لبحث وسائل تحسين معايير السلامة والحماية من الاشعاع والتخلص من النفايات . وواصلت الوكالة عملها بشأن التعاون التكنولوجي ، بما في ذلك عملها الخاص بسلسلة واسعة من تطبيقات التكنولوجيا النووية غير المتعلقة بالقوى . واستمرت المناقشات بشأن حدود التجارة النووية ، وانضمت بلدان جديدة الآن إلى الوكالة .

وفي العام الأخير ، وفي الواقع في الأسابيع الأخيرة ، شهدنا أيضا اتجاهات ايجابية هامة تعزز نظام منع انتشار الأجهزة المتفجرة النووية ، والتجارة النووية للأغراض السلمية . والاعلانات الأخيرة من جانب الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف بإجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية تفتح الطريق نحو عالم أكثر أمنا وسلاما . وبالإضافة إلى ما تتضمنه هذه التطورات الأخيرة من قيمة في تحديد الأسلحة فإن لها أثرا سياسيا هائلا . إن العملية المتعددة الأطراف التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية طرفا أساسيا فيها تظلع بدور رئيسي في تدعيم الأمن والاستقرار اللذين تعززتا بهذه الخطوات التاريخية .

لقد أكد رئيس وزراء نيوزيلندا الرايت أونرايل ج. ب. بولغر ، في الجمعية العامة في الشهر الماضي أن نظام عدم الانتشار يعتبر أولوية بالنسبة لنيوزيلندا . والآن بعد أن أصبحت فرص إقامة عالم أكثر سلما أكبر من أي وقت مضى لا يمكننا ببساطة أن نتحمل امكانية ظهور دول أخرى حائزة للأسلحة النووية .

لقد أبرزت حرب الخليج أهمية الضمانات فيما يتعلق بإمدادات التكنولوجيا النووية . وترحب نيوزيلندا بالقرارين اللذين أعلنتهما حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا في الشهر الماضي بجعل اعتماد نطاق كامل من الضمانات شرطا للإمدادات النووية . ونعتقد أن هذا العمل ينبغي أن يكون نموذجا لجميع الذين يقدمون إمدادات التكنولوجيا النووية .

وترحب نيوزيلندا أيضا بالقرارات التي اتخذتها دول أخرى بما في ذلك فرنسا والصين ، بالتقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وهذا يعني أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ستصبح جميعها أطرافا في معاهدة عدم الانتشار وبذلك سيتوفر لها قدر من التأييد لم تحظ به من قبل . وتأمل نيوزيلندا أن الدول الأخرى التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، وبصفة خاصة البلدان التي لديها صناعات نووية أساسية ، ستميد النظر في مواقفها وتبدي تأييدا حازما للآليات الدولية لمنع الحصول على أسلحة التدمير الشامل .

ولئن كانت اتفاقات الضمانات النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار قد أبرمت بسرعة على الأقل في حالة واحدة حديثة ، فمن المشبط أن نلاحظ الزمن الذي استغرقه الأمر بالنسبة لبلدان أخرى للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة .

إن التشغيل المستمر لأحد الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ، وهو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، لمنشآت نووية لا تخضع للضمانات ، يشير قضايا خطيرة . فمن غير المقبول أن يستخدم أحد الأطراف نزاعاً شائياً كذريعة لعدم الوفاء بتعهداته فيما يتعلق بجميع الأطراف الأخرى . وكلما طال وقت عدم حل هذه المسألة زاد القلق بشأن طبيعة البرامج النووية المعنية . ومن الواضح أن المبادرات الأخيرة من جانب الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية توفر زخماً إضافياً لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتوقيع اتفاق الضمانات وتنفيذه . ونحن نحثها على أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء .

ويسر نيوزيلندا أن ترى ضمن منطقتها في جنوب غربي المحيط الهادئ عدداً من البلدان التي ليست لها أنشطة نووية هامة وقد أبرم اتفاقات الضمانات وانتقى الخيار المبسط بجعلها سارية المفعول حال التوقيع عليها . وقد وقعت توفالو مؤخراً اتفاق ضمانات مع الوكالة ، وفعلت كيريباتي ذلك في نهاية العام الماضي ، وأبرمت جزر سليمان مثل هذا الاتفاق في وقت مبكر من هذا العام . وهناك بلدان في مناطق أخرى من العالم بدون أنشطة نووية هامة نشجعها على أن تفعل نفس الشيء . وما من شك في أن نظام عدم الانتشار والدور المركزي للوكالة في تدعيمه قد لقياً عبر العام الماضي دفعة نرحب بها تمثلت بالالتزام المتزايد بمعاهدة عدم الانتشار وإبرام ضمانات معاهدة عدم الانتشار . ولكن هذا يتعارض تعارضاً شديداً مع سلوك بلد عضو في الوكالة وطرف في معاهدة عدم الانتشار ، ألا وهو العراق .

فللمرة الأولى في تاريخ الوكالة ، وجد مجلس مديريها أن دولة عضواً في الوكالة وطرفاً في معاهدة عدم الانتشار لم تتقيد باتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار الذي قطعتة على نفسها . وهذا الاستنتاج بشأن أنشطة العراق النووية يطرح أسئلة جوهرية بشأن الوكالة وبشأن النظام الدولي لعدم الانتشار . ولا بد من مواجهة ذلك بشكل محدد . يجب أن نكفل وجود آليات فعالة لمنع تكرار عدم الامتثال هذا لاتفاق الضمانات الدولية .

لقد عهد قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) إلى الوكالة بدور حيوي في التحقيق في أنشطة العراق النووية . وقد اتضح قدر كبير من المعلومات منذ ذلك الحين بشأن برنامج العراق النووي . وقد عملت الوكالة في ظل ظروف لا يمكن وصفها في بعض الأحيان إلا بأنها كانت صعبة ، كما تعرف نيوزيلندا ذلك معرفة تامة عن طريق ارتباطها بالبعثة الخاصة للأمم المتحدة . وبالتالي يسرنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/46/L.10 ، المعروض علينا حالياً والذي يتضمن جملة أمور منها الشناء على الوكالة لما تبذله من جهود في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) .

لقد تم تحقيق تقدم ملموس في تحديد فحوى ونطاق أنشطة العراق النووية . وما تبين حتى الآن يبعث على الانشغال الخطير . فكون طرف في معاهدة عدم الانتشار يتمكن من الشروع في برنامج للأسلحة النووية مستغيب بهذا القدر يشير مسائل هامة فيما يتصل بنظام الضمانات الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن الحتمي تقوية نظام الضمانات للسماح بنطاق أوسع للكشف عن هذه الأنشطة المشينة . وهذا سيعني بالضرورة ايجاد نظام تفتيش أشد اقتحاما والالتزام من الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار باستخدام الآليات المتاحة بالفعل لهذا الغرض . ويسرنا أنه تم اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه . ينبغي ألا تغرب عن بالنا المقترحات التي انبثقت عن المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار في العام الماضي . وتشيد نيوزيلندا بالمدير العام للعمل الذي قام به في تشكيل فريق عمل لما بعد المؤتمر الاستعراضي الرابع يُعنى بدراسة بعض هذه المقترحات .

إن نظام الضمانات وضع تحت الاختبار بطرق أخرى أيضا . ففي هذه الاوقات من النمو الحقيقي الصغري ما زالت هناك قيود على ميزانية الضمانات . والنظام التمويلي الحالي للضمان لا يبدو مجهزا تجهيزا حسنا لمواجهة الضغوط المتزايدة المفروضة عليه . ولم تؤد المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بتمويل الضمانات إلى تحقيق التقدم الذي كنا نرغبه في معالجة بعض المسائل الجوهرية .

وكانت استراتيجيات المستقبل أيضا موضوع الساعة في المؤتمر الدولي للسلامة النووية الذي عقد في فيينا في وقت سابق من هذا العام . وقد سلم المؤتمر بالدور البناء للوكالة في الاسهام بالسلامة النووية ، والحماية من المواد الاشعاعية وتصريف النفايات . وهذا مجال يمس مسا وشيكا جميع مناطق العالم ، بما في ذلك منطقتنا .

وختاما ، هذه اوقات لم يسبق لها مثيل بالنسبة للوكالة . ففي المقدمة هناك الاتفاق التاريخي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول خفض الاسلحة النووية الاستراتيجية ، والإعلانات المادرة مؤخرا حول الاسلحة التكتيكية . ولقد حملت تغييرات بارزة في أوروبا . ومع ذلك فإننا نواجه حقيقة قائمة هي اعتداء دولة عضو على دولة

أخرى وعدم امتثالها لاتفاق الضمانات الدولية ، بما يدل ذلك كله عن طموحاتها النووية . ان النظام الذي وضع ليمنع انتشار الاسلحة النووية يواجه الآن تحدياً . والنتيجة واضحة . لا يسعنا الاستغناء عن هذا النظام .

السيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن

التطورات الحاصلة في العام الماضي وكنت دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الاسلحة النووية وإساءة استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية . لقد نجحت الوكالة في أنشطتها الرامية إلى كفالة الاستخدام السلمي الشامل للطاقة الذرية لصالح الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم ومن أجل صحتها . والتقرير المعروف علينا ، وكذلك البيان الذي أدلى به السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة ، يدلان بوضوح على أن الوكالة أدت مهامها على نحو مُرضٍ في تنفيذ هذه الاهداف الرئيسية وتمكنت من الاستجابة بشكل كاف للتحديات المعبة التي واجهتها .

وقد تمثل أعظم التحديات المؤثرة التي واجهت الوكالة في الانتهاكات الصارخة للالتزامات اتفاق الضمانات من جانب العراق الذي هو من الاطراف المتعاقدة مع الوكالة . وقد أوكلت ، في هذا الصدد ، مهام إلى الوكالة بموجب قراري مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) . وقد ثبت بوضوح أن الوكالة وموظفيها أدوا واجباتهم المجهدة في ظل ظروف صعبة وخطرة بكفاءة مهنية ، وبمباشرة وتضحية بالذات . وتقدير تشيكوسلوفاكيا أيما تقدير الانشطة التي تقوم بها الوكالة وترى أنها ينبغي أن تستمر وفقاً لقرارات مجلس الامن . وفي الوقت ذاته ، نناشد الحكومة العراقية أن تهيئ جميع الشروط اللازمة لقيام أفرقة التفتيش التابعة للوكالة بأنشطتها .

إن كشف النقيب عن برامج سرية لاغناء اليورانيوم في العراق دليل بصورة مؤثرة على الحاجة الماسة إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطريقة تكفل ألا يكون لدى الدول التي اعتمدت الضمانات التامة أي مواد أو معدات نووية غير مصرح عنها . ونلاحظ بارتياح أن المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين قد تصرف تصرفاً ايجابياً وسريعاً للوفاء بهذا الاحتياج ، وفي قراره ٩٩٩ ، الذي اتخذته بتوافق

الآراء ، طلب من مجلس المديرين مناقشة التدابير الكفيلة بتعزيز فعالية نظام الضمانات في موعد أقصاه شباط/فبراير ١٩٩٣ .

ويرى الوفد التشيكوسلوفاكي أن من المرغوب فيه أن تمارس الوكالة الدولية للطاقة الذرية حقها في القيام بعمليات تفتيش خاصة بشأن اتفاقات الضمانات . ونوافق على رأي المدير العام للوكالة بأنه يجب ، بغية كشف الأنشطة النووية السرية عن طريق عمليات التفتيش ، توفر ثلاثة متطلبات رئيسية : لابد من توفر المعلومات من السدول الأخرى - من التتابع الاصطناعية ومختلف المصادر ؛ الوصول السريع وغير المقيّد للمفتشين إلى مواقع الأنشطة ؛ دعم مجلس الأمن لعمليات التفتيش هذه .



إن تجربتنا مع العراق تبين الحاجة الى إحكام الرقابة على نقل ونتاج وشراء المواد والمعدات النووية . وفي هذا الصدد ، نؤيد اقتراح المجموعة الأوروبية بتنفيذ مجموعة من التدابير الإضافية البسيطة نسبياً تتخذها جميع الدول . وفضلاً عن ذلك ، فإن جميع الموردين الحاليين أو المحتملين للمواد النووية ينبغي أن يعتمدوا مبدأ جعل أي توريد جديد مشروطاً بالتزام المتلقي بمنع الانتشار وبكفالة الضمانات الكاملة ، وأن يلتزموا بهذا المبدأ بشكل مستمر . ومن المهم أن يتصرف جميع الموردين الكبار ، ولا سيما جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بهذه الطريقة .

لقد أحرز تقدم ملموس مأمول في العام الماضي في العدد المتنامي للموقعيين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، الأمر الذي يعد تحولاً هاماً نحو تحقيق عالمية تلك المعاهدة . ونحن نقدر انضمام ألبانيا وليتوانيا الى المعاهدة وكذلك مجموعة البلدان الأفريقية - جمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وموزامبيق ، وأخيراً جنوب أفريقيا - الذي فتح الطريق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الأفريقية . ونرحب أيضاً بقراري فرنسا والصين الانضمام الى تلك المعاهدة . إن تنفيذ الخطوات سابقة الذكر يعني أن جميع الدول النووية الخمس ستصبح موقعة على المعاهدة التي ستكون ذات أهمية كبرى بالنسبة لنظام منع انتشار الأسلحة النووية . في ضوء كون السلامة النووية هامة بالنسبة لجميع الدول ، من المرغوب فيه بذل الجهود لتحقيق قبول عالمي لمعاهدة منع الانتشار . ولذلك فإن جمهورية تشيكوسلوفاكيا تناشد مرة أخرى جميع الدول التي لم تنضم بعد الى تلك المعاهدة بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

وفي مجال توسيع نطاق نظام اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي يقوم عليه نظام منع الانتشار ، لم يحرز تقدم ملموس في العام الماضي . ونتوقع أن تقوم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وبسرعة بالتوقيع والتصديق على الاتفاق وتنفيذه - وهو الذي وافق على نصه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوائل شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام . ومن ناحية أخرى

نقدر قيام جمهورية جنوب افريقيا بإبرام ذلك الاتفاق فعلا ، وكونها قامت بذلك بعد وقت قصير من توقيعها على معاهدة عدم الانتشار . ونتوقع أيضا الاختتام المبكر الناجح للمفاوضات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية والارجنتين والبرازيل من ناحية أخرى بشأن التوقيع على اتفاقات ضمانات .

وفي مجال التدابير الإقليمية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية ، كان هناك تطور إيجابي أيضا في العام الماضي . وقد رحبنا بالاتفاق الذي توصل إليه بشأن تلك التدابير بين الأرجنتين والبرازيل . وإن القرار GC (XXXV)/RES/980 الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الخامسة والثلاثين بشأن تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط ينبغي أن يحفز على اعتماد التدابير اللازمة لتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية ، بما في ذلك إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة التي حاقت بها لعقود صراعات خطيرة .

إننا نقدر تطور أنشطة الوكالة في مجال الاستخدامات السلمية الآمنة للطاقة النووية ، والذي أدى ، كما أشار المدير العام ، إلى النظام الدولي للسلامة النووية والتعزيز التدريجي للسلامة في كل مكان ، بما في ذلك التخلص الآمن من النفايات النووية . إن نظام السلامة النووية هذا ينبغي أن يتعزز في الفترة المقبلة بالتنفيذ التدريجي لنتائج المؤتمر المعني بالسلامة النووية الذي عقدته الوكالة في فيينا في شهر آب/أغسطس الماضي .

وفي هذا الصدد ، نقدر بشكل خاص تنفيذ مشروع استعراض وزيادة أمن الانمط القديمة من المفاعلات النووية في أوروبا الوسطى والشرقية ، الذي يجري استكماله . كذلك فإن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى إنشاء التدريجي لمعايير ضمانات لتصميم المفاعلات مستقبلا تستحق تقديرنا .

إن قرار حكومة جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية بتقديم إسهام طوعي لمندوق الأمم المتحدة الاستثماري بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي كان دليلا على تفهم بلدنا الكامل للحاجة إلى تخفيف آثار كارثة تشيرنوبيل . ونحن نعتد على إسهام منظماتنا

ومؤسساتنا في مشاريع الأمم المتحدة التي يجري إعدادها ، والتي ستمول من المبالغ المستحقة من مؤتمر جمع التبرعات . لقد وفرت حكومة تشيكوسلوفاكيا بالفعل معونة إنسانية للأطفال من المناطق المتأثرة ووافقت على إعادة توطين حوالي ١٠٠٠ من أبناء الريف من هذه المناطق في تشيكوسلوفاكيا . وهذه المساعدة تتضمن أيضا إمدادات بالادوية والاعذية .

إن وفد تشيكوسلوفاكيا يلاحظ بارتياح أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضطلعت بنجاح بواجباتها المترتبة عن الاحتياجات الفورية والجديدة ، وكذلك عن الأهداف الطويلة الأجل . ونقدر بشكل خاص النتائج التي حققتها كحاجز مؤسسي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية . ونؤكد للجمعية العامة وللمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد بليكس ، أن تشيكوسلوفاكيا ستواصل تقديم دعمها الكامل لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد مونتيرو (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أولا يود وفد بلادي أن يذكر أننا سعدنا بقراءة التقرير الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٠ ، ونشكر مديرها العام السيد بليكس على عرضه التقرير علينا بالأمس . ونشارك سائر الممثلين في تقديم التحية الواجبة إلى الوكالة لجهودها المستمرة من أجل السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية الدولية للشعوب ، في هذا المجال الهام ، مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . ووفقا لذلك ، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار محل الدرامة الآن ويسره للغاية أن يشارك في تقديمه ، وهو على يقين بأن الجمعية العامة ستعتمده .

أود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن ارتياحنا للتوصل عن طريق المفاوضات إلى اتفاق الضمانات بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونأمل أن يوقع على هذا المك الهام من أجل السلام ويصدق عليه في أقرب وقت ممكن في ضوء مبادرات التفاهم الهامة التي يمكن القيام بها في هذا الصدد والتي تحظى بكامل تأييد حكومة بلادي .

السيد شانغ هي رو (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا يود وفدي أن يعرب عن عميق امتنانه للسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على التقرير السنوي للوكالة الذي قدمه والبيان الشامل الذي أدلى به عن أنشطة الوكالة .

ونشيد بالسيد بليكس وموظفيه لجهودهم التي لا تكل ، وبخاصة خلال العام الماضي ، في اضطلاعهم بالمهام الخطيرة الثقيلة الملقاة على عاتقهم وانجازها .

ونؤمن أيضا إيماننا عميقا بأن الوكالة ستستمر في توطيد دورها الحيوي في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية .

خلال العقدتين الماضيتين ، منذ انضمامنا الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الذي عقد بعد ذلك مع الوكالة ، عاد علينا نفع كبير من المساعدة الضخمة التي قدمتها الوكالة لتعزيز الاستعمالات السلمية للطاقة النووية .

في العام الماضي كان بلدنا التاسع بين منتجي الطاقة النووية في العالم . فنحو ٥٠ في المائة من الكهرباء التي نستعملها تولدها محطات نووية داخل بلدي . ونظرا لأن حكومة بلدي تعتمد هذا الاعتماد الكبير على الطاقة النووية ، فإنها تعلق أهمية كبيرة على الزيادة المستمرة في التعاون بين جمهورية كوريا والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولكوننا عضوا في مجلس إدارة الوكالة ، فإننا ملتزمون دائما بالمبادئ النبيلة للوكالة .

واليوم يود وفد بلدي أن يركز على عدم الانتشار النووي ونظام الضمانات ، لما لمعاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة من أهمية كبيرة للأمن الدولي .

وكما أوضح السيد بليكس في بيانه أمس ، فقد تم إحراز تقدم كبير مؤخرا في مجال عدم الانتشار . ونحن نرحب بأن إشتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هما فرنسا وجمهورية الصين الشعبية ، أعلنتا عن نيتهما في الانضمام الى الاتفاقية ، ونشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن العديد من الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية انضمت مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار أو تنوي الانضمام اليها . وستسجل هذه التطورات خطوة هامة صوب تحقيق العالمية في نظام معاهدة عدم الانتشار .

ولما كانت اتفاقات الضمانات جزءا لا يتجزأ من نظام معاهدة عدم الانتشار ، فإن الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار ملزمة بعقد اتفاقات للضمانات تفرض عليهم بموجب المعاهدة . واهتمامنا الاساسي ينصب على البلدان التي لم توقع هذه الاتفاقات بعد بالرغم من اشتراكها في أنشطة نووية هامة .

وهذه الحقيقة توضح الى حد كبير قلق حكومة بلدي بشأن إحدى هذه الدول ، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . من المعروف أن كوريا الشمالية تدير منذ مدة طويلة تسهيلات نووية لا تخضع للضمانات . وقد أعرب مجلس إدارة الوكالة خلال الاجتماع الذي عقده في الشهر الماضي عن قلقه العميق تجاه انضمام كوريا الشمالية ، الذي طال انتظاره ، الى اتفاق الضمانات ، كما اتخذ قرارا بدعوة كوريا الشمالية الى التوقيع على الاتفاق والتصديق عليه وتنفيذه تنفيذا كاملا .

والآن ، وقد أصبحت كوريا الشمالية عضوا في هذه المنظمة الدولية معلنة عن التزامها بتنفيذ واجباتها وفقا للميثاق ، وأيضا لما كان مجلس إدارة الوكالة قد وافق بالفعل على نص الاتفاق ، فإننا نناشد كوريا الشمالية أن تؤدي واجباتها الدولية دون أي تأخير .

ذكر العديد من الوفود في مناسبات مختلفة منذ افتتاح الدورة الحالية للجمعية العامة أن أزمة الخليج أظهرت بوضوح الحاجة الماسة الى زيادة تدعيم نظام ضمانات الوكالة . ونحن نشاطر السيد بليكس رأيه مشاطرة تامة بأنه يجب علينا أن نستخلص العبر من التجربة التي مررنا بها مؤخرا ، وبأنه يجب اتخاذ اجراءات فعالة لمنع أي احتمال بتكرارها ومواجهتها إذا اقتضى الامر .

في هذا المجال يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للجهود التي قامت الوكالة فعلا ببذلها لوضع تدابير يقصد منها تدعيم نظام الضمانات النووي الخاص بها . وفي واقع الامر إن الدورة التي عقدها مؤخرا مجلس إدارة الوكالة ومؤتمرها العام قررت أن تعتبر طرق حل هذه المشكلة من الامور ذات الاولوية .

وفي هذا الصدد ، نتطلع بشغف بالغ الى تقرير المدير العام خلال الدورة القادمة لمجلس ادارة الوكالة بشأن الآلية الجديدة لعمليات التفتيش الخاصة . ونرى ان هذا التقرير سيوفر زخما جديدا لهذا المسعى .

السيد خان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفد بنغلاديش ، أود أن أعرب عن عميق امتناننا للجهود التي بذلتها الوكالة خلال العام الماضي صوب تحقيق هدفها فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لخير البشرية . ويعرب وفدي أيضا عن تهانيه للسيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي شرح لنا أمس الدور الصعب والدقيق الذي تلعبه الوكالة تحت قيادته في قطاع عسير للغاية ينطوي على الطاقة النووية نفسها .

وبلدي ، بصفته عضوا في العالم الثالث ، لم يساهم في المخزون النووي في هذا العالم ولم يستفد بعد من أفضل ثمار هذه "الطاقة" . ولكننا بالرغم من ذلك نود أن نسجل ثقتنا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقبل الخوض في بعض تفاصيل التقرير وكذلك في دور الوكالة خلال العقد الأخير من القرن العشرين ، أود أيضا أن أنوه مع التقدير بالمساهمة التي قدمتها الوكالة للأنشطة ذات الصلة بكارثة ما بعد تشرنوبيل ، والإسهام الذي قدمته في إعادة الثقة الى نفوس الناس بأن تطبيق مواصفات الضمانات الملائمة ، جنبا الى جنب مع قيام السلطات الدولية بإجراء التفتيش الكامل في الوقت المناسب ، وتقديم النصيحة بشأن التخلص من النفايات ، من شأنها أن تقود إلى ايجاد وسائل لتوليد الطاقة النووية يمكنها أن تضمن مستوى من السلامة أعلى بكثير من المنشآت التقليدية لتوليد الطاقة ، إذا فُسّر ذلك على أساس التقديرات الاحصائية لاحتمالات .

وما فتئت بنغلاديش تعمل بشكل وثيق خلال العقدين الماضيين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال لجنة بنغلاديش للطاقة الذرية . وقد تلقينا حتى الآن بعض الدعم في تدريب طاقاتنا البشرية العلمية في مجال العلوم النووية . علاوة على ذلك ، يسعدنا أن نشير إلى الدعم الذي تلقتة مؤسسات البحوث وأجهزتها في بنغلاديش من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار برنامج التدريب والتعاون الذي استفاد منه الباحثون الشباب في بلادنا وكذلك إدارة البحوث . وقد ساهم تبادل الزيارات بين العاملين في المجالات العلمية والدعوات إلى حضور المؤتمرات والحلقات الدراسية التي تدعمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تهيئة مناخ مؤات لكي يجري العلماء النوويون البحوث داخل بلد لم يحرز بعد تقدما ملحوظا في العلوم والتكنولوجيا الحيوية للغاية لتطوير قاعدة علمية . وباسم وفدنا ، أعرب عن تأييدنا للعمل المتواصل الذي تقوم به الوكالة من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في دعم البلدان المتقدمة النمو والتنمية وفقا لاحتياجاتها في مجال العلوم النووية . ومما لا شك فيه أن الوكالة قد بينت بوضوح خلال العام الماضي أن جهودها الرامية إلى تحقيق السلم والأمن عن طريق الاستخدام المناسب للتكنولوجيا النووية يمكن أن تحقق تعاوننا مفيدا بين دول العالم . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدنا الآراء التي أعرب عنها وفد استراليا حول التدريب والتنمية مع التركيز بصفة خاصة على البلدان النامية .

إن وفدي ، إذ يشير إلى ذلك فيما يتعلق بالتعاون التقني بين الدول تحت رعاية الوكالة ، يود الآن أن يتطرق بصفة محددة إلى عمل الوكالة الجدير بالثناء في المجالات الوارد ذكرها أدناه : أولا ، السلامة النووية ؛ ثانيا ، الطاقة النووية في إطار البيئة والتنمية ؛ وثالثا ، نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية .

كانت السلامة النووية ولا تزال مصدر قلق بالنسبة للبلدان الكبيرة . وكانت بنغلاديش من بين البلدان التي تأثرت في غفلة من أمرها بحادث تشرنوبيل حين استوردت غذاء للأطفال كان قد تلوث نتيجة لهذا الحادث . وكان من الواجب إدخال تشريعات جديدة لمواجهة مثل هذه الحالة المفاجئة ، بيد أن ذلك لم يحدث إلا بعد فوات الأوان ، وبعد

ان تضرر أطفالنا الذين كانوا يعتمدون إلى حد كبير على الحليب المجفف المستورد . ومن ثم ، فقد اتخذت جوانب السلامة النووية بُعدا جديدا بالنسبة للعالم أجمع ، لا يمثال البعد الذي انطوت عليه إدارة محطات الطاقة ذاتها التي تعد نهجا تقليديا سبق خبراتنا الاخيرة في هذا المجال . وإن الوكالة ، بالتركيز على عملها في هذا الميدان ، قد أوضحت تماما الإسهامات التي يمكن لووكالة دولية أن تقدمها في هذا المجال .

أما المسألة الحساسة الأخرى في مجال الطاقة النووية والتي برزت في الآونة الأخيرة فتتعلق بالحفاظ على البيئة الهادف إلى أن ينعم كوكبنا هذا بالصحى . لقد ألحقنا ضررا كبيرا ببيئتنا بالفعل ، وعلت أصواتنا متحدة عن نضوب طبقة الأوزون وارتفاع منسوب البحار وتغير المناخ العالمي . بيد أننا إذا نسينا كل هذه التغييرات أو حتى إذا ما حاولنا أن نقيم ملء بين هذه الأحداث ومحطات الطاقة النووية وحدها ، فسنكون فعالين في ذلك . وفي هذه المرحلة ، يود وفدنا ان يسترعى انتباه الجمعية العامة إلى الجهود التي بذلت ، عن وعي أو غير وعي ، للخلط بين مسألتى الأسلحة النووية وتوليد الطاقة النووية . وفي حين أن موقفنا إزاء مسألة الأسلحة النووية وكذلك الحد من تكديس هذه الأسلحة وتدميرها يظل واضحا تمام الوضوح ، إلا أننا نود بوصفنا إحدى دول المنطقة الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن نميز بجلاء بين الجوانب المتعلقة بالأسلحة وتلك المتمثلة بإمكانيات توليد الطاقة في بلدنا كبلد نام لم يحمل بالفعل على مصدر تقليدي للطاقة إلا قبل سنوات قليلة ، ويتعين عليه حتى الآن أن يشق طريقه باحتياطي محدود من الغاز . علاوة على ذلك فقد حان الوقت لكي نؤكد أن الطاقة النووية أنظف بكثير من الوقود الأحفوري ، الأمر الذي ناقشته الوكالة على نحو ملائم ، وإن استخدام الطاقة النووية عندما يقتربن بأساليب مناسبة لتوفير السلامة وعندما تشرف الوكالة بنفسها على إدارة النفايات يمثل أفضل ضمان للضمانات البيئية . إن الالتزام بتوفير الطاقة الضرورية وتحقيق التنمية للمعدد الكبير من سكان الريف في بنغلاديش لا يمكن الوفاء به



إلا عن طريق إمدادات الطاقة النووية إذا فشلت مصادر الطاقة التقليدية التي يتم استخدامها حاليا عن تحقيق النتائج المرجوة . وفي مثل هذه الظروف ، ربما لن يكون لنا أي خيار سوى أن نسعى إلى الحصول على دعم الوكالة . وإننا نعتقد أن نهجا رشيدا إزاء مسألة توفير الطاقة لأعداد كبيرة من البشر في العالم النامي يتعين التماسه في مرحلة ما ، ويتوجب علينا أن ندرك أن هذه المسألة منفصلة تماما عن مسألة الأسلحة النووية . وبعبارة أخرى ، إننا بصراحة لا نعتقد أن الحجج الداعية إلى القضاء على الأسلحة النووية أو تدميرها ينبغي أن تقف عائقا في طريق تطوير الطاقة النووية في المناطق التي تنقصها مصادر الطاقة الاساسية .

وأخيرا ، يود وفدنا أن يتطرق إلى موضوع نقل التكنولوجيا النووية وأساليب استخدامها في الأغراض الزراعية والطبية والصناعية . إن دور الوكالة في هذا الصدد لا يقل أهمية . فقد اقيمت المنشآت في بنغلاديش ، بما في ذلك مراكز العلاج بالنظائر المشعة للدعم الطبي بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأسهمت عمليات الفحص المتعلقة بالكشف عن عناصر الإشعاع في المنتجات الزراعية والصناعية ، وتعريض المنتجات الزراعية للأشعة بهدف تغيير فصيلتها ، وتطوير أنواع جديدة ، في تطوير أمة متضررة اقتصاديا مثل بنغلاديش . وحيث أننا من البلدان الأقل نمواً ومن الموقعين الأوائل على معاهدة عدم الانتشار ، فنحن نشعر أننا نستحق اهتماما ودعما خاصين من برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إنني شخصيا ، كعضو سابق في برنامج الزمالات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكعضو مشارك مستمر في المركز الدولي للفيزياء النظرية وهو معهد يلقي الدعم المستمر والواعي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوسيلة لتطوير قدرات البحث العلمي والتكنولوجي في البلدان النامية - أود أن اختتم بياني هذا بالإشادة مرة أخرى بالوكالة على جهودها التي لا تكل من أجل ضمان السلامة في العالم عن طريق الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط الجمعية العامة

علما بأن ممثلي مصر ونيجييريا قد طلبا السماح لهما بالمشاركة في مناقشة هذا البند . كانت قائمة المتكلمين في هذا البند قد أغلقت في الساعة الخامسة من مساء أمس . ومن ثم ، يجب أن استفسر من الجمعية عما إذا كان هناك اعتراض على إدراج اسمي هذين الممثلين في القائمة .

إذا لم أسمع اعتراضا ، فسأعتبر أن الجمعية توافق على إدراج اسميهما .  
تقرر ذلك .

السيد اديكاني (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد قرأ

وفدي بعناية التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٠ ، الذي يبرهن ، بنوعيته وتفاصيله ، على الكفاءة والخبرة التي عهدتها الجمعية العامة بالوكالة . ونحن نحیی المدير العام على التقرير وعلى البيان الذي ألقى فيه الضوء على أنشطة الوكالة والتحديات التي تنتظرها .

تعلق بلادي أهمية كبرى على التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والاثـر الايجابي للتكنولوجيا النووية على التنمية . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بارتياح الفاعلية المتنامية للوكالة في تنفيذ برامجها للمساعدة التقنية للبلدان النامية ، ولا سيما في المجالات الهامة مثل الاغذية والزراعة ، والتعدين وموارد المياه ، والطب والصناعة . ومما يبعث على الاطمئنان أن نصيب افريقيا من برنامج المساعدة التقنية للوكالة قد شهد زيادة كبيرة في السنة الماضية وأن الإنفاق العام للموارد يبين أولويات التنمية لقارتنا . ويسعدنا أيضا أن نقرأ في التقرير أن الوكالة صعدت من برنامجها التدريبي وحلقاتها الدراسية الخاصة بالحماية من الإشعاع استجابة لحاجات البلدان النامية . وتستحق المساعدة القيمة التي تقدمها الوكالة في هذه المجالات أن تزداد .

من المكوك الرئيسية لمساعدة الوكالة للبلدان النامية الاتفاقات التعاونية الإقليمية المخصصة لاسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا . ويشجعنا أن الاتفاق التعاوني الإقليمي الافريقي في مجالات البحث والتنمية والتدريب ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا النووية ، منذ بدء تنفيذه في عام ١٩٩٠ ، ما زال يجتذب المزيد من المشاركين من قارتنا والدعم من البلدان المانحة . والمزيد من المشروعات الإقليمية المكرسة للحفاظ على الغذاء ، وعملية الحماية من الإشعاع ، واستعمال النظائر المشعة في الإنتاج الحيواني ، والتحول النباتي قد تم تحديدها في الاجتماع الثاني للفريق العامل التقني للوكالة الذي انعقد في الجزائر في تموز/يوليه الماضي . ونتطلع إلى مزيد من المشاريع في الشهور المقبلة . ونأمل أيضا أن تنفذ هذه المشاريع ومشاريع أخرى على نحو سريع وأن يتكشف دعم المجتمع الدولي للوكالة .

إن دور الوكالة في مجال الضمانات تناوله التقرير أيضا على نحو مناسب . وهو دور سوف يتنامى مع قيام الوكالة بأداء التزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار . ويود وفدي أن يؤكد من جديد تأييد نيجيريا للإجراءات التي من شأنها أن تعزز نظام ضمانات الوكالة . وفي هذا السياق ، تابعنا باهتمام الخطوات الكبيرة التي خطتها الوكالة في تطبيق نظم الضمانات وتعزيز نظام عدم الانتشار . ونلاحظ بصفة خاصة أن آفاق عدم الانتشار في منطقتنا قد زادت نتيجة لانضمام جنوب افريقيا إلى معاهدة عدم الانتشار وتفاوضها وتوقيعها على اتفاق ضمانات مع الوكالة . ونعترف بأن هذا التطور من شأنه أن يسهل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا اتساقا مع قرار القاهرة لمنظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤ . انه لامر اساسي أن ينفذ اتفاق الضمانات تنفيذا كاملا بموجب الضمانات الكاملة للوكالة . ونحث المجتمع الدولي على أن يعطي المدير العام الدعم اللازم لضمان هذا .

تشاطر نيجيريا الانشغال الواسع النطاق إزاء سلامة المنشآت النووية في العالم أجمع . وبالتالي نرحب بتوسيع نطاق برنامج الوكالة الخاص بالسلامة النووية ونشني عليها للإبداع والمبادرة اللذين ابدتهما أمانتها في هذا الشأن . وفي هذا الصدد ، نلاحظ أن الوكالة نظمت مؤتمرا دوليا بشأن سلامة استراتيجيات الطاقة النووية للمستقبل في فيينا في أوائل أيلول/سبتمبر من هذه السنة . وأن النتائج التي خلص اليها المؤتمر تشكل إسهاما كبيرا في السعي من أجل إيجاد نظام دولي للسلامة النووية يستجيب لهذه الشواغل . ونحث جميع الدول على أن تضاعف جهودها حتى تضمن كون جميع المنشآت في العالم بأسره آمنة حقا وتتبع ترتيبات سليمة ولا تشكل خطرا على صحة الإنسان أو البيئة الإنسانية .

اسمحوا لي أن انتقل إلى قضية حركة النفايات المشعة عبر الحدود . إن نيجيريا ، بوصفها مشاركا نشيطا في المناقشات التي أدت إلى اعتماد مدونة الممارسات الخاصة بنقل النفايات المشعة عبر الحدود ، تنظر إلى التنفيذ الفعال للمدونة باعتبارها ذات أهمية كبرى في حماية البلدان النامية من إلقاء النفايات المشعة

والمواد السامة على أراضيها . ولا ينبغي ان نسمح للمكاسب التي حققها المجتمع الدولي في هذا الشأن أن تضع . وعلى العكس من ذلك ، ينبغي أن نجعل المدونة حجر الزاوية لاتفاقية جديدة للسيطرة على حركة لنفايات المشعة عبر الحدود .

في الختام ، يعتبر وفدي ان الوكالة قد قامت بعملها على نحو ممتاز في السنة الماضية ، وبذلك عززت ثقة الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء في وظائفها . إن دورها في تعزيز نظام عدم الانتشار قد ازداد قوة ، وقدرتها على الاستجابة لتحديات الدول الاعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ، بشأن قضية الطاقة النووية للأغراض السلمية قد تم البرهان عليها . لقد ارتقت الوكالة الى مستوى هذه التحديات في ظل ظروف من القيود بعدم زيادة الميزانية .

هذه التحديات ستتزايد وهي تتطلب موارد أكثر ، لا أقل . ولا يساور وفدي أي شك في أنه إذا توفرت الموارد الإضافية ، فستفي الوكالة حقا بالآمال الكبيرة التي تراود أعضائها . ويحدونا الأمل في أن تضاهي الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة هذه القضية تعابير الدعم الصادرة عن الوفود بشأن التقرير . بهذه الملاحظات الموجزة ، يؤيد وفدي مشروع القرار الخاص بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في الوثيقة A/46/L.10 .

السيد العربي (مصر) : اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي مصر البالغ للبيان الذي أدلى به السير هانز بليكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن نشاطات الوكالة خلال عام ١٩٩٠ كما هو وارد في تقرير الوكالة المقدم .

يحرص وفد مصر بهذه المناسبة أن يعيد تأكيد تأييده للدور الهام الذي تنهض به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تدعيم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ، ذلك الدور الذي لا غنى عنه من أجل بلوغ الهدف الذي نصبو إليه جميعا وهو إزالة المخاطر الجسيمة التي لا تزال تهدد سلامة المجتمع الدولي بأكمله والذي يفرض علينا جميعا مواصلة السعي الدؤوب للتوصل إلى إزالة جميع القدرات النووية التدميرية . في ذات

الوقت فإن مصر تدعو لتعزيد هذا الدور الذي تقوم به الوكالة ، خاصة في المرحلة الراهنة في ضوء التطورات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الدولية والتي تنبئ بإمكانية إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد ، خاصة مع اقترابنا من الموعد المحدد للنظر في مستقبل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

من هذا المنطلق فإن مصر ترحب بالقراريين اللذين اتخذهما المؤتمر العام للوكالة خلال دورته لهذا العام بشأن تطبيق نظام الضمانات الشاملة على جميع المنشآت النووية في الشرق الأوسط وكذلك تطبيق تلك الضمانات على منشآت جنوب افريقيا النووية . ونأمل أن نرى مزيدا من الخطوات العملية لتدعيم دور الوكالة في هذا المجال . وتطالب مصر جميع الدول بصفة عامة ودول منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة التي لم تلتزم بعد بإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة ان تسرع لتصحيح هذا الوضع لإزالة الغموض الذي يحيط ببرامجها النووية والذي من شأنه أن يؤدي إلى إنعدام الثقة في مصداقية توجهاتها السلمية .

لقد أبرزت الوكالة خلال هذا العام قدرتها على النهوض بالمهام التي كلفها بها مجلس الأمن وذلك في نطاق اختصاصها الاصيل في الإشراف على حسن تنفيذ الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك من أجل تحقيق أهداف المعاهدة . ومن جهة أخرى فإن الوكالة يمكن أن تقدّم مساهمة إيجابية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها ، وهو المبدأ الذي أقره بالفعل مجلس الأمن بكل وضوح والذي نسعى جاهدين لتحقيقه في أقرب فرصة ممكنة لنزع فتيل التوتر من منطقتنا التي عانت طويلا من الصراع وعدم الاستقرار .

لا يفتونني في هذه المناسبة أن أشير ، بكل تقدير إلى الدور النشط الذي تقوم به الوكالة على صعيد التعاون مع الدول النامية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، ذلك المصدر الهام للطاقة الذي يبتحم على الدول النامية مواكبة التطورات العالمية فيه لكي تستطيع النهوض باقتصادياتها وتحقيق الرفاهية لشعوبها . إن هذا النشاط الهام الذي تقوم به الوكالة في هذا المجال إنما يؤكد إمكانية التعاون المثمر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لخدمة أهداف نبيلة علينا جميعا تشجيعها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بناء على طلب عدد من الوفود ،

يُؤجل التصويت على مشروع القرار A/46/L.10 حتى عصر غد وثمة تعديل قدّمه العراق جرى تعميمه هذا الصباح في الوثيقة A/46/L.12 وينبغي للأعضاء الإحاطة علماً بالتصويبات التالية : إن النص الذي اقترحه العراق لا يحل محل الفقرة ٤ ، إنه فقرة جديدة . وبالتالي ، ينبغي إعادة ترقيم الفقرات التالية .

أما القرار GC (XXXIV)/RES/570 الوارد في التعديل العراقي فهو قرار للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد .

أود أن أذكر الأعضاء بأنه ، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر الكلمات الملقاة ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للأولى ، وخمس دقائق للثانية ، وينبغي أن تلقىها الوفود من مقاعدها .

السيد كيم (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أشير إلى بيانات ممثلي استراليا واليابان وكوريا الجنوبية . وأود أن أذكر الممثلين المذكورين بأنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وفي هذه القاعة بالذات ، أوضح رئيس المجلس الإداري لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية موقفنا من هذه المسألة . وفي مناسبات عديدة ، أعلننا أننا لا نعتزم أن نصنع ، بل ليست لنا القدرة على صنع أسلحة نووية . ولقد انضمنا إلى معاهدة عدم الانتشار على أمل أننا سنتخلص ، بفضل المعاهدة من التهديد النووي المستمر المهدق بنا .

في تموز/يوليه من هذا العام ، وافقنا على نص اتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، آمليين في أن تتخذ الولايات المتحدة خطوات موازية للامتثال للالتزاماتها بموجب المعاهدة . ولكن ، ولخيبة أملنا الكبيرة ، فرضت بعض البلدان ، بما في ذلك استراليا واليابان اتخاذ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقرار ، خلال اجتماعه في أيلول/سبتمبر هدفه الوحيد النيل من كرامتنا ، وممارسة ضغط



دولي علينا ، فخلقت بذلك حواجز مصطنعة أمام إبرام اتفاق الضمانات الذي كنا ننوي القيام به .

كان الإجراء المعتاد لمجلس المحافظين في السابق الموافقة على النص المتفق عليه . ولكن في هذه الحالة ، أقيمت فقرة إضافية بهدف الضغط علينا .

إن إبرام الاتفاقات مسألة تدخل في نطاق سيادة كل بلد . وبلدي صغير ويعتبر الاستقلال والسيادة مسألة حياة أو موت . ومن الصعب علينا ، بالتالي أن نبرم أي اتفاق تحت ضغط يرمي إلى تقويض سيادتنا .

إن بلدي هو البلد الوحيد في العالم الذي يتعرض لتهديد نووي مستمر ونحن لا نضع أية شروط للتوقيع على اتفاق الضمانات ، ولكننا نطلب من دولة حائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدة . وإذا كانت استراليا واليابان تريدان الإسهام إيجابيا في هذه المسألة فيتعين عليهما أن تتخذا موقفا غير متمييز . وبالنسبة لما قاله ممثل كوريا الجنوبية ، فهو ليس مؤهلا ليتكلم في هذا الموضوع . فحتى الآن ، تقول سلطات كوريا الجنوبية انه لا توجد أسلحة نووية في كوريا الجنوبية . ولكن أصبح المعروف الآن على نطاق واسع وجود أسلحة نووية هناك تخص الولايات المتحدة . وتوفير المواقع لوزع أسلحة نووية قادرة على تدمير أمتنا يقوض مصالحها . وآمل أن يتحملوا المسؤولية ويشعروا ببعض الخجل إزاء سلوكهم المعادي للوطنية .

لقد ثبت الآن وجود أسلحة نووية في كوريا الجنوبية . وإن سحب جميع هذه الأسلحة وإزالة التهديد النووي ضدنا يمثلان شرطا لازما لحل مشكلة اتفاق الضمانات . إننا نحيط علما بتعهد الولايات المتحدة مؤخرا بإزالة الأسلحة النووية ، ونرجو أن تسحب كل هذه الأسلحة الموجودة في كوريا الجنوبية في وقت مبكر .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠